إقرأ

البترول العربي في المعركة

الدكتور محمود أمين

دار المعارف بمصر

٦

تصدر فى أول كل شهر

رئيس التحرير : عادل الغضبان

دار المعارف بمصر

الدكتور محمود أمين

البترول العربي في المعركة

اقرأ ٢٩٦
دار المعارف بمصر

اقرأ ٢٩٦ – أغسطس سنة ١٩٦٧

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج. ع. م.

مقدمة

لقد أصبح البترول العربى أكبر وأثمن طاقة بترولية فى العالم ليس فقط من حيث قدرته العالية فى الإنتاج التى بلغت أكثر من ٩ ملايين برميل يومياً فى عام ١٩٦٦ بل لضخامة المخزون منه فى الأرض العربية .

ويصدر الجزء الأكبر من البترول العربى إلى أسواقه الطبيعية وأهمها دول غرب أوربا ماراً بخطوط الأنابيب أو عن طريق قناة السويس مخترقاً الأرض العربية .

ولقد عجزت دول غرب أوربا عن إنتاج ما يكفيها من موارد الطاقة محلياً لذلك أصبحت — بعد أن زاد استهلاكها خلال السنوات الأخيرة — تعتمد اعتماداً أساسياً على البترول الذى تستورده من الخارج وغالبته من البترول العربى ومن ثم أصبحت تتعرض لأكبر الأزمات إذا ما توقف تدفق البترول إليها .

ولقد جذب البترول العربى اهتمام العديد من الشركات الأجنبية وغالبة أموالها أمريكية أو بريطانية وبعضها هولندية

أو فرنسية أو ألمانية أو إيطالية فقامت باستثمار الأموال الطائلة لاستغلال البترول وتحقق منه أرباحاً ضخمه ومن ثم أصبحت لها مصالح اقتصادية هامة تحرص عليها . ولكن هذه المصالح تتعرض للخسائر إذا ما استخدم البترول العربى ضد الأمة العربية .

ومن ثم أصبح البترول العربى قوة تستطيع الأمة العربية أن تعتمد عليها فى :

أولا : مواجهة القوى المعتدية بمنعه عنها أو بتهديد مصالحها الاقتصادية ، ولكن النجاح فى ذلك يتوقف على مدى تضامن القوى العربية فى مواجهة هذا الاعتداء .

ثانياً : تنمية الاقتصاد العربى باستخدام موارد البترول فى تطوير الإمكانيات الزراعية والصناعية فى الدول العربية .

لماذا يعتبر البترول العربى سلاحاً للمعركة ؟

السلاح هو الأداة التى تحيق الضرر بالمعتدى فتضعف من قدرته على الاعتداء . والبترول العربى هو مورد كبير من أهم موارد الطاقة التى تعتمد عليها الدول الغربية عامة والمعتدون بصفة خاصة فى حياتهم بحيث إذا منع عنهم تعرضوا للأضرار من مجاعات بترولية وخسائر مالية فادحة . ثم إن الشركات التى تستغل هذا البترول أغلبها شركات أمريكية وبريطانية تحقق لمساهميها أرباحاً طائلة وتستطيع الدول العربية أن تسيطر على هذه الشركات فتحرم مساهميها من الأرباح وتحيق بهم الأضرار .

ومن ثم أصبح البترول العربى سلاحاً فعالا يمكن استخدامه بطريقتين إما بمنع البترول عن الدول المعتدية التى تعتمد عليه اعتماداً أساسيًّا وإما بالسيطرة على الشركات الأجنبية التى تساهم فيها الدول المعتدية .

ولسلاح البترول مقدرة وفاعلية كبرى يستمدها من :

١ ــ قدرة الدول العربية المنتجة للبترول على إنتاجه بكميات وفيرة .

٢ ــ تكالب الشركات الأجنبية على استغلال هذه الموارد واستثمار الأموال الطائلة بها .

٣ ــ الميزة الجغرافية لموقع الدول العربية كأقصر طرق يمر بها البترول إلى أسواقه الكبرى فى أوربا .

٤ ــ اعتماد دول غرب أوربا على البترول العربى .

ولكل سلاح ما يضاده من الأسلحة ، ولذلك تحرص الدول المعتدية على استخدام هذه الأسلحة المضادة . ولكنها لا تستطيع أن تقاوم قدرة البترول العربى ما دامت الدول العربية متضامنة فى موقفها فى استخدامها لسلاح البترول .

واستخدام سلاح البترول قد يكون بمنع البترول عن الدول المعتدية لإضعاف قوتها وقد يكون بتأميم مصالح هذه الدول فى الشركات التى تستغل البترول العربى فتضعف قدرتها بما تخسره من الأموال التى كانت تؤول إليها عن طريق المساهمين فى شركات البترول .

ولكن كل ذلك لا يتحقق إلا بتضامن الدول العربية ليس فقط فى استخدام البترول لصد العدوان ولكن لزيادة عائداته واستخدامها لتنمية الاقتصاد العربى وتطوير إمكانيات مة العربية زراعيًّا وصناعيًّا وعمرانيًّا .

مناطق إنتاج البترول العربى

بدأ اكتشاف البترول فى منطقة الشرق الأوسط فى عام ١٩٠٨ باكتشاف البترول فى مسجد سليمان بإيران كما اكتشف فى ذلك الوقت بحقل جمسه فى الجمهورية العربية المتحدة ومنذ ذلك التاريخ توالت الاكتشافات فى العراق عام ١٩٢٣ ثم البحرين عام ١٩٣٢ ثم السعودية عام ١٩٣٦ ثم الكويت عام ١٩٣٨ ثم قطر عام ١٩٤٠ ثم المنطقة المحايدة عام ١٩٥٣ ثم الجزائر عام ١٩٥٦ ثم ليبيا وأبو ظبى عام ١٩٥٨ .

وبرغم أن اكتشاف البترول بهذه المناطق قد بدأ منذ زمن طويل إلا أن البترول العربى لم يأخذ مكانته وأهميته العالمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية عند ما تبين العالم أهمية البترول الاستراتيجية والاقتصادية وفى خلال الفترة من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٥٠ تضاعف إنتاج البترول العربى ست مرات فقد زاد معدل إنتاجه اليومى من ٢٧٠ ألف برميل فى عام ١٩٤٠ إلى ١,٧ مليون برميل عام ١٩٥٠ ثم تضاعف ست مرات فى عام

١٩٦٠ إلى أن بلغ مستواه الحالى وهو حوالى ٩,٤ ملايين برميل يوميًّا فى عام ١٩٦٦ تنتجها الدول الآتية :

الدول	الإنتاج اليومى بالألف برميل	الاحتياطى ألف مليون برميل
السعودية	٢,٣٧٤	٦٦
الكويت	٢,٢٢٨٨	٦٨,٨
ليبيـــا	١,٤٧٢	٢٠
العراق	١,٣٨٢	٢٥
الجزائر	٠,٧٠٩	٧,٥
المنطقة المحايدة	٠,٤١٦	١٣
أبو ظبى	٠,٣٥٧	١٢,٥
قطر	٠,٢٨٣	٤
ج. ع . م .	٠,١٧٧	٢
البحرين	٠,٠٦٠	٠,٢
سوريا	٠,٠٠٠	١,٥

وينتج البترول العربى من المناطق الممتدة من الخليج العربى شرقاً إلى المحيط الأطلسى غرباً ونتناول فيما يلى تطور تنمية موارد البترول فى هذه المناطق منذ اكتشافه وأهم الحقول المنتجة بها .

وهذه المناطق مرتبة حسب تسلسل اكتشاف البترول بها وهى :

١ ــ الجمهورية العربية المتحدة
٢ ــ العراق
٣ ــ البحرين
٤ ــ السعودية
٥ ــ الكويت
٦ ــ قطر
٧ ــ المنطقة المحايدة
٨ ــ الجزائر
٩ ــ ليبيــا
١٠ ــ أبو ظبى

١ ــ الجمهورية العربية المتحدة :

وقد بلغ معدل إنتاج الجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٦٠ حوالى ١٧٧ ألف برميل يومياً تنتجها ٣٥٠ بئراً ولا يتضمن ذلك إنتاج أى من الحقول المكتشفة حديثاً. والحقول المنتجة فى الجمهورية العربية المتحدة بحسب تاريخ اكتشافها هى :

الحقل	تاريخ الاكتشاف	معدل الإنتاج اليومى بالألف برميل	إجمالى المنتج منذ الاكتشاف بالمليون برميل
غارب	١٩٣٨	٨,٠	١٩.٥٠
سدر	١٩٤٦	٢,٢	٣٨,٠
عسل	١٩٤٨	٢,٤	٣٣,٠
بلاعيم أرضى	١٩٥٤	٨٧,٨	١٩٥,٠
روديس	١٩٥٧	٢,٧	١٢,٢
بكر	١٩٥٨	١٣,٥	١٩,٠
كريم	١٩٥٨	٢,٠	٣,٠
سدرى	١٩٥٩	١,٣	٣,٥
بلاعيم بحرى	١٩٦١	٥٥,٠	٤٨,٠
حقول أخرى		٢,١	٤٤,٧
		١٧٧,٠	٥٩٥,٠

ويبلغ الاحتياطى المخزون فى هذه الحقول حوالى ٩٠٠مليون برميل ولكن الاكتشافات الجديدة فى المرجان والعلمين وغيرها قد رفعت هذا الاحتياطى إلى حوالى ٢٠٠٠ مليون برميل .

٢ – العراق :

ظهر أول اكتشاف بترولى بالعراق فى منطقة نفط خان فى عام ١٩٢٣ وبدأ إنتاجه للاستهلاك المحلى ثم اكتشف حقل كركوك الضخم فى عام ١٩٢٧ ثم حقل عين زالة القريب منه . ونظراً لبعد هذه الحقول عن الشاطئ فلم يبدأ إنتاجها إلا فى عام ١٩٣٤ بعد مد خطى أنابيب بقطر ١٢ بوصة من كركوك إلى طرابلس وحيفا واقتصر إنتاج العراق على ما نستطيع أن تنقله خطوط الأنابيب ولكن فى عام ١٩٤٦ أنشأت الشركة خطين آخرين بقطر ١٦ بوصة إلى طرابلس وحيفا أيضاً . ولكن الحرب الفلسطينية أوقفت تماماً خط حيفا بينما استكمل خط طرابلس فى عام ١٩٤٩ ثم أنشئ خط آخر بقطر ٣٢ بوصة من كركوك إلى بانياس فى عام ١٩٥٢ .

وفى نفس الوقت بدأ اكتشاف حقول فى جنوب العراق بالقرب من الخليج العربى فى عام ١٩٥١ ثم بدأت إنتاجها بعد ذلك . وتنتج العراق حالياً بمعدل ١,٣٦٨ مليون برميل يومياً من ٩٨ بئراً وأكثرها من حقل كركوك ثم الرميلة ثم بقية الحقول وهى بحسب تاريخ اكتشافها :

الحقل	تاريخ الاكتشاف	معدل الإنتاج اليومى بالألف برميل	إجمالى المنتج بالمليون برميل
نفط خان	١٩٢٣	٣	٦٩
كركوك	١٩٢٧	٨٥٦	٣٥٤٦
عين زالة	١٩٣٩	٢٢	١٠٠
زبير	١٩٤٩	٧١	٤٠٦
بطمة	١٩٥٢	٣	٢٣
باى حسن	١٩٥٣	٤٣	٩٧
رميلة	١٩٥٣	٣٥٧	٦٨٢
جامبور	١٩٥٤	١٠	٣٦
الإجمالى		١٠٣٦٨	٩٤٦٢

ويبلغ الاحتياطى المخزون بهذه الحقول حوالى ٢٥ ألف مليون برميل هذا بالإضافة إلى احتياطى البترول فى الاكتشافات العديدة التى لم تستغل بعد . ومنها شمال حقل الرميلة الذى يحوى حوالى ١٠٠٠٠ مليون برميل . وغيره من الاكتشافات الأخرى .

٢ – البحرين :

اكتشف البترول فى البحرين عام ١٩٣٢ ولكن بكميات ضئيلة ولذلك لم يتجاوز إنتاجها حتى الآن ٦٠ ألف برميل وميًّا ولكن نظراً لموقعها الجغرافى فقد أصبحت مركزاً لمعمل كرير طاقته ٢٠٥ آلاف برميل يوميًّا يستمدها من الحقول لمجاورة ولا يتجاوز احتياطى البحرين ٢٠٠ مليون برميل .

– السعودية :

أثار اكتشاف البترول فى البحرين الاهتمام بالمناطق لمجاورة بالسعودية فتم اكتشاف البترول بالدمام سنة ١٩٣٦ كن لم يستكمل إلا عام ١٩٣٨ ثم فى حقل بقيق عام ١٩٤١ كن قيام الحرب قد أبطأ عمليات تنمية الحقول . وتوالت لاكتشافات بعد ذلك حتى بلغ إنتاج السعودية حوالى ٢,٤ ميل تنتجها ٣١٧ بئراً وهذه الحقول بحسب تاريخ اكتشافها :

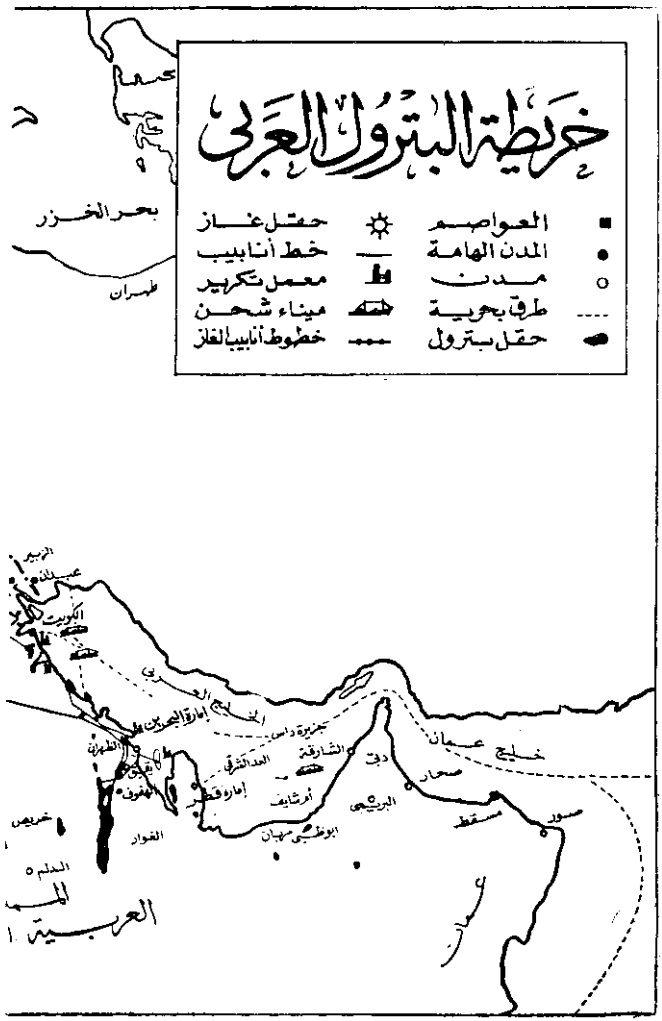
خريطة البترول العربي
العواصم
المدن الهامة
مدن
طرق بحرية
حقل بترول
حقل غاز
خط أنابيب
معمل تكرير
ميناء شحن
خطوط أنابيب الغاز
بحر الخزر
طهران
الكويت
الخليج العربي
إمارة البحرين
جزيرة داس
أبوظبي
الشارقة
دبي
صحار
خليج عمان
مسقط
صور
البريمي
أبوظبي
سهبان
إمارة قطر
أم شايف
الظهران
الدمام
الغوار
خريص
العربية

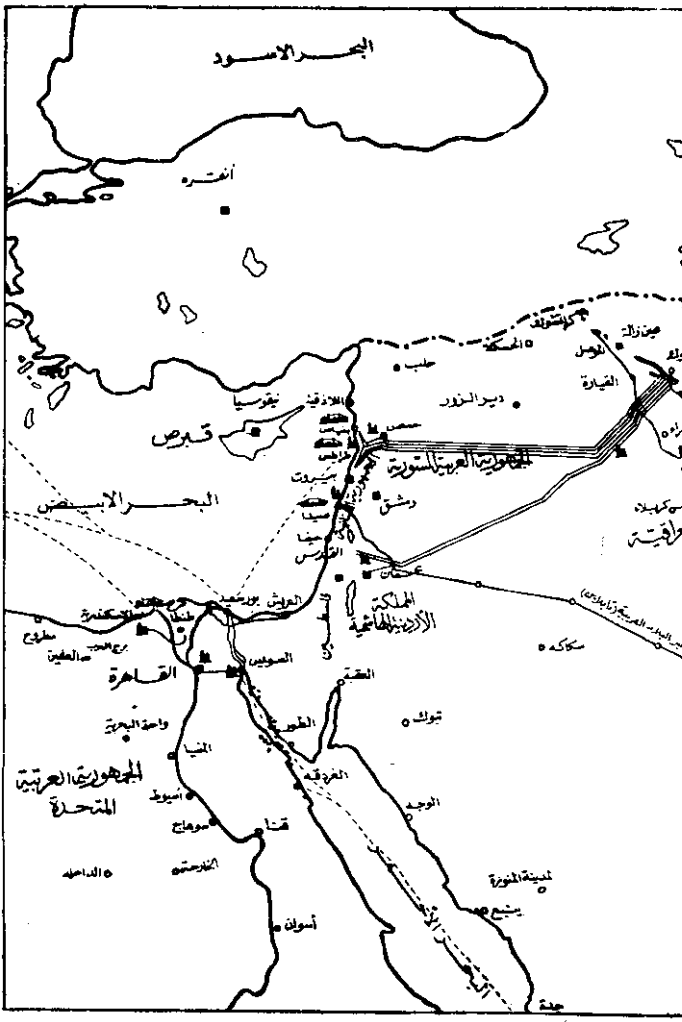
البحر الاسود
أنقره
قبرص
نيقوسيا
اللاذقية
حلب
دير الزور
الحسكة
الموصل
القيارة
حمص
طرابلس
بيروت
دمشق
الجمهورية العربية السورية
البحر الابيض
صيدا
حيفا
القدس
عمان
المملكة الاردنية الهاشمية
العريش
بورسعيد
الاسكندرية
مطروح
رأس الحكمة
العلمين
القاهرة
السويس
سكاكه
تبوك
الطور
واحة البحرية
المنيا
الجمهورية العربية المتحدة
أسيوط
سوهاج
قنا
الخارجة
الداخلة
الغردقة
الوجه
المدينة المنورة
ينبع
أسوان
جدة

الحقل	تاريخ الاكتشاف	معدل الإنتاج اليومى بالألف برميل	إجمالى الانتاج بالمليون برميل
الدمام	١٩٣٨	٣٧	٤٦٨
أبو حدرية	١٩٤٠	٦١	٥١
بقيق	١٩٤١	٤٩٠	٢٤٠٨
القطيفة	١٩٤٥	٥٧	١٠
الفوار	١٩٤٨	٩٢١	٣٥٤١
الفضلى	١٩٤٩	٣٢	٢١
السفانية	١٩٥١	٥٨٨	٨٥٥
الخرسانية	١٩٥٦	١٣١	١٨١
منيفة	١٩٥٧	٥٧	١٠
أبو سعفة	١٩٦٣	٢٧	٤٩
الإجمالى		٢٤٠٦	٧٧١٧

ويبلغ الاحتياطى المخزون فى السعودية حوالى ٦٦ ألف مليون برميل حسب تقديرات عام ١٩٦٦ .

٥ ـ قطر :

أثار اكتشاف البترول فى البحرين عام ١٩٣٢ اهتمام الشركات المساهمة فى شركة بترول العراق بالبحث عن البترول فى شبه جزيرة قطر فحصلت على امتيازها فى عام ١٩٣٥ واكتشفت البترول فى عام ١٩٤٠ بحقل دخان ولكن تصدير البترول لم يبدأ إلا فى عام ١٩٤٩ لسبب الحرب العالمية الثانية .

وفى عام ١٩٥١ حصلت شركة شل على امتياز المنطقة المغمورة بالمياه واكتشفت بها بعض الحقول المنتجة وفى عام ١٩٦٣ حصلت شركة كونتنتال على امتياز آخر .

وبهذا بلغ إنتاج شبه جزيرة قطر حوالى ٢٧٠ ألف برميل يومياً تنتجها ٦٦ بئراً من الحقول الآتية :

الحقل	تاريخ الاكتشاف	الأنتاج اليومى بالألف برميل	إجمالى المنتج منذ الاكتشاف بمليون برميل
دخان	١٩٤٠	١٧٩,٧	٧٨٤
العد الشرقى	١٩٦٠	٣٠,٧	٢٦
ميدان فيرام	١٩٦٤	٥٩,٧	١٢
الإجمالى		٢٧٠,٠	٨٢٣

ويبلغ احتياطى البترول المخزون فى قطر حوالى ٤٠٠ مليون برميل .

٦ – الكويت :

اكتشفت شركة نفط الكويت البترول فى منطقة البرقان فى عام ١٩٣٨ وتعطلت العمليات خلال الحرب العالمية الثانية ولكنها استؤنفت بعد ذلك وتوالت الاكتشافات التى أصبحت تعطى الكويت حاليًا حوالى ٢,٢٣١ مليون برميل يوميًا تنتجها ٥٠٨ آبار فى حقولها المختلفة وأهمها :

الحقل	تاريخ الاكتشاف	الإنتاج اليومى بالألف برميل	إجمالى المنتج منذ الاكتشاف بالمليون برميل
البرقان	١٩٣٨		
الأحمدى	١٩٥٢		
الروضتين	١٩٥٥		
البحرة	١٩٥٦	٢,٢٣١	٨١٩٣
الصابرية	١٩٥٧		
أم غدير	١٩٦٢		
الكشمان	١٩٦٣		

وقد بلغ الاحتياطى المخزون فى الكويت حوالى ٦٨,٧ ألف مليون برميل حسب تقديرات عام ١٩٦٦ .

٧ ــ المنطقة المحايدة :

وهى المنطقة التى تقع بين الكويت والسعودية ولكل من الدولتين حق فيها على المشاع بنسبة النصف وتنقسم المنطقة إلى جزء أرضى وجزء بحرى .

وفى عام ١٩٤٨ منحت حكومة الكويت امتياز البحث عن البترول فى الجزء الأرضى من المنطقة المحايدة إلى شركة الزيت الأمريكية المستقلة (أمينويل) وذلك فيما يخص حق الكويت وعلى أثر ذلك منحت كذلك السعودية امتياز نفس المنطقة فيما يخصها إلى شركة الباسفيك وسترن أويل وذلك فى عام ١٩٤٩ وقد أصبحت هذه الشركة تعرف فيما بعد بشركة جيتى أويل . فاشتركت الشركتان جيتى وأمينويل فى البحث عن البترول واكتشفتا البترول فى حقل الوفرة عام ١٩٥٣ .

وفى ديسمبر عام ١٩٥٧ تمكنت شركة الزيت العربية المحدودة (اليابانية) من الحصول على امتياز الجزء من المنطقة

المحايدة فيما يخص حق السعودية بها كما حصلت نفس الشركة فى يولية عام ١٩٥٨ على امتياز من حكومة الكويت لهذا الجزء البحرى فيما يخص دولة الكويت فاكتشفت حقل الخفجى فى عام ١٩٦٠ وتوالت بعد ذلك الاكتشافات التى زادت إنتاج المنطقة المحايدة إلى ٤٠٦ آلاف برميل يومياً فى عام ١٩٦٦ وتنتجها ٤١٣ بئراً فى الحقول الآتية :

الحقل	تاريخ الاكتشاف	الإنتاج اليومى بالألف برميل	إجمالى المنتج منذ بدء الاكتشاف
			بالمليون برميل
وفرة	١٩٥٣	١٦٥	٥٢٧
الخفجى	١٩٦٠	٢٤١	٢٤٨
		٤٠٦	٧٧٥

ويبلغ الاحتياطى المخزون بهذه المنطقة حوالى ١٣ ألف مليون برميل .

٨ – الجزائر :

كان النشاط البترولى فى الجزائر مقصوراً على إنتاج بعض الحقول المنتشرة فى شمال الجزائر والتى لم يتجاوز إجمالى إنتاجها منذ اكتشافها حتى عام ١٩٥٠ حوالى ٢٥٠ ألف برميل أنتجتها الحقول الصغيرة فى عين زفت التى اكتشفت فى عام ١٨٩٥ وتلوانيت الذى اكتشف فى عام ١٩١٤ ثم اكتشف بعد ذلك حقل سيدى عيسى فى عام ١٩٤٩ ولكن كان صغيراً أيضاً فلم يتجاوز إجمالى إنتاجه منذ اكتشافه إلى عام ١٩٥٦ حوالى ٢,٣ مليون برميل وفى ذلك العام بدأت نتائج البحث عن البترول فى الصحراء الكبرى تظهر باكتشاف الحقول الغنية فى حسى مسعود وعجيلة وغيرها التى اكتشفت فى عام ١٩٥٦ ومنذ ذلك الوقت توالت الاكتشافات البترولية الكثيرة فى الصحراء الجزائرية فارتفع إنتاج الجزائر إلى ٦٨٩ ألف برميل يومياً فى عام ١٩٦٦ وتنتج هذه الكمية من ٦٣٢ بئراً فى حوالى ٣٠ حقلا اكتشفت خلال الفترة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٥ وأهمها وأكبرها :

الحقل	تاريخ الاكتشاف	الإنتاج اليومى بالألف برميل	إجمالى المنتج منذ الاكتشاف بالمليون برميل
حسى مسعودالشمالى	١٩٥٦	١٣٣	٢١٩
حسى مسعود الجنوبى	١٩٥٦	١٧٩	٣١٩
زرزتين	١٩٥٨	٨٢	٢٦٦
روض التنفل	١٩٦٢	٦٠	٢٧
القاصى الطويل	١٩٦٣	٦٤	١٨
الإجمالى		٦٨٩	١٠٧٧

ويبلغ الاحتياطى البترولى المخزون فى الجزائر حوالى ٧٠٠٠ مليون برميل من خام البترول بالإضافة إلى حوالى ١٤٠ ألف بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى وهو يوازى نصف ما لدى الولايات المتحدة من احتياطى الغاز .

٩ – ليبيا :

ظهرت أول ملامح البترول فى ليبيا عام ١٩١٤ باكتشاف الغاز فى بئر حفرت فى منطقة سيدى مسرى بطرابلس الغرب

فى عام ١٩٢٧ بزلتن وفى عام ١٩٣٤ بمنطقة تاجورا واكتشفت بعض علامات البترول فى بئر ملاح بالقرب من طرابلس فبدأ الإيطاليون البحث عن البترول ولكن توقفت العمليات أثناء الحرب العالمية الثانية وفى عام ١٩٤٧ بدأت شركة أسو ستاندرد البحث ثانية ولكن عدم استقرار الأوضاع أوقف عمليات الشركة إلى أن حصلت ليبيا على استقلالها عام١٩٥١ وإلى أن صدر قانون استغلال الثروة البترولية عام ١٩٥٥ فأقبلت الشركات للبحث عن البترول فى ليبيا .

وظهر أول اكتشاف بترولى فى غرب ليبيا فى منطقة العطشان قرب الحدود الجزائرية فى بداية عام ١٩٥٧ ولكن لم ينتج كثيراً ثم تلاه اكتشاف حقل باهى بخليج سيرته فى يولية عام ١٩٥٨ ومنذ ذلك الوقت توالت الاكتشافات البترولية التى رفعت إنتاج ليبيا إلى ١,٤٢٨ مليون برميل يومياً تنتجها ٨٥٥ بئراً فى حوالى ٢٣ حقل بترول أهمها حقول : ضهرا وجيالو واورا وراجوبا وسماح والواحة وزلتن .

الحقل	تاريخ الاكتشاف	الإنتاج اليومى بالألف برميل	إجمالى المنتج منذ الاكتشاف بالمليون برميل
ضهرا	١٩٥٩	١٢٤	١٧٩
زلتن	١٩٥٩	٤١٠	٥٢٥
الواحة	١٩٦٠	١٤٦	١٣٣
سماح	١٩٦١	٦٨	٤٢
راجوبا	١٩٦١	٩٦	٩٤
جيالو	١٩٦١	٢٨٢	١٣١
أورا	١٩٦٢	٥٠	

١٠ – أبو ظبي :

تبلغ مساحة أبو ظبي حوالى ٢٥ ألف ميل مربع وعدد سكانها حوالى ١٧٥٠٠ نسمة وبدأت عمليات البحث بها فى عام ١٩٣٩ واكتشف البترول بها فى منطقة مربان عام ١٩٥٣ ولكنه لم يستكمل للخلاف بين المملكة السعودية وبريطانيا بشأن واحة البوريمى والمناطق المجاورة وفى عام ١٩٥٣ منح الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي امتيازاً لشركة أبو ظبي فاكتشفت

البترول فى حقل أم الشيف قرب جزيرة راس وعندما استولت بريطانيا على واحة البوريمى والمناطق المجاورة لها وضمتها إلى مشيخة أبو ظبى بدأت الشركة التى اكتشفت حقل مربان وهى شركة بترول أبوظبى فى تطوير الحقل فى عام ١٩٦٠ ومنذ ذلك الوقت توالت الاكتشافات التى زادت الإنتاج بالمشيخة إلى ٣٤٠ ألف برميل يومياً تنتجها ٥٤ بئراً من حقلى مربان وأم الشيف .

الحقل	تاريخ الاكتشاف	الإنتاج اليومى بالألف برميل	إجمالى المنتج منذ الاكتشاف بالمليون برميل
أم الشيف	١٩٥٧	٩١,٦	٩٥,٧
مربان	١٩٦٠	٢٤٨,٥	١٥٨,٧
الإجمالى		٣٤٠,٠	٢٥٤,٠

ويبلغ الاحتياطى المخزون من البترول فى أبو ظبى حوالى ١٢,٥ ألف مليون برميل .

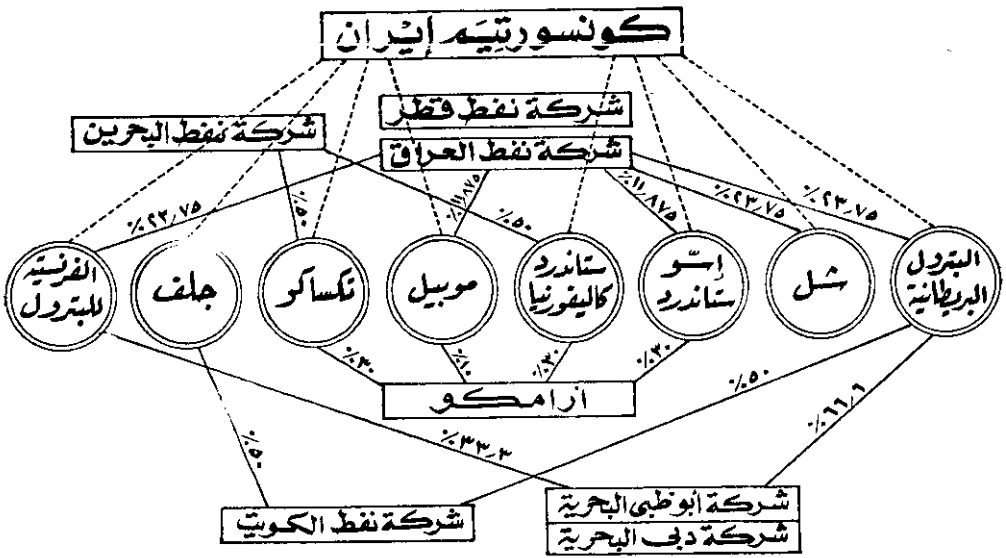

كيف تتشابك مصالح شركات البترول الكبرى في مناطق الشرق الأوسط

الشركات التى تستغل البترول العربى

يستغل البترول العربى عدد كبير من الشركات أغلبها شركات أجنبية ولم يكن عددها منذ حوالى عشرين عاماً يتجاوز ثمانى شركات وهى شركات البترول الكبرى، ولكن تعددت الشركات الأجنبية خلال هذه الفترة بدخول مجموعتين أخريين هما الشركات المستقلة والشركات الحكومية هذا بالإضافة إلى الشركات الوطنية .

الشركات الكبرى :

وهى مجموعة من ثمانى شركات تسيطر على موارد البترول العربى كما تسيطر فى الوقت نفسه على موارد فنزويلا وغيرها من الدول المنتجة للبترول فى العالم. وتملك هذه الشركات غالبية أساطيل ناقلات البترول ومعامل التكرير فى أوربا ومراكز ومحطات التسويق بها . ونظراً لاتساع نطاق عملياتها عالمياً ونشاطها الذى يمتد إلى كافة مراحل صناعة البترول من

إنتاج ونقل وتكرير وتسويق لذلك تعتبر أكبر قوة بترولية فى العالم وتعرف باسم الشركات الكبرى وهى :

- البترول البريطانية وتنتج حوالى ٢,٣ مليون برميل يوميًّا
- شل الهولندية البريطانية » » ٢,٤ » » »
- أسو ستاندرد » » ٣,٤ » » »
- جلف » » ٢,٠ » » »
- تكساكو » » ١,٨ » » »
- ستاندرد كاليفورنيا » » ١,٤ » » »
- موبيل » » ١,٠ » » »
- البترول الفرنسية » » ٠,٧ » » »

ولا تعمل هذه الشركات منفردة بل تشترك مع بعضها البعض فى مناطق متعددة كما تفعل فى السعودية والعراق والكويت وإيران وغيرها وعندئذ تنشىء شركات تنفيذية كشركات أرامكو بالسعودية وشركة نفط الكويت وشركة نفط العراق لتتولى العمل نيابة عن مساهميها [ويوضح الرسم المرافق التشابك بين مصالح الشركات الكبرى وبين الشركات التنفيذية العاملة فى منطقة الشرق الأوسط] وتقتصر مهمتها على إنتاج البترول ثم بيعه للمساهمين وبذلك

لا يمتد نشاط الشركات التنفيذية إلى عمليات نقل وتكرير وتسويق البترول وبالتالى لا يحق للدول العربية الاستفادة من أرباحها .

وقد كانت سيطرة الشركات الكبرى على البترول العربى أشد وأقوى فيما مضى إلى أن بدأت الشركات المستقلة والحكومية تدخل إلى المنطقة فى عام ١٩٤٨ فانتزعت من الشركات الكبرى بعض سيطرتها ولذلك يقوم الصراع دائماً بين الشركات الكبرى من جانب والشركات المستقلة والحكومية من جانب آخر ولا يقتصر ذلك التنافس على مناطق إنتاج البترول بل يمتد إلى مناطق تسويق البترول فى أوربا الغربية حيث انخفض ما تملكه الشركات الكبرى فى معامل التكرير من ٧٧٪ عام ١٩٤٩ إلى ٥٦,٨٪ عام ١٩٦٥ .

الشركات المستقلة :

وأغلبها شركات أمريكية بدأت نشاطها فى الولايات المتحدة منذ زمن طويل ولكنها لم تتح لها فرص استغلال البترول خارج أمريكا بالقدر الذى أتيح للشركات الكبرى ولذلك لم تصل إلى مستوى هذه الشركات ، وعندما تحولت الولايات المتحدة فى عام

١٩٤٨ إلى دولة مستوردة للبترول بعد أن كانت مصدرة له خرجت الكثير من الشركات المستقلة تبحث عن البترول فى مختلف مناطق العالم وأهمها الشرق الأوسط عام ١٩٤٩ وشمال أفريقيا عام ١٩٥٥ وفنزويلا عام ١٩٥٦ وعندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية القيود على وارداتها من البترول عام ١٩٥٨ وانتقل مركز النشاط البترولى إلى أوربا جذب ذلك الكثير من الشركات المستقلة إلى المجال العالمى لتعمل فى إنتاج البترول فى المشرق والمغرب العربى وفى تكرير وتسويق البترول فى أوربا الغربية وانضم إلى هذه الشركات المستقلة الأمريكية بعض زميلاتها من الدول الأوربية فبلغ عدد ما يعمل منها فى إنتاج البترول خارج الولايات المتحدة حوالى ٦٦ شركة منها ٣٤ أمريكية والباقى من جنسيات مختلفة .

ولكى تستطيع هذه الشركات أن تحصل على مجال عمل فى الشرق الأوسط حيث تسيطر الشركات الكبرى . كان عليها أن تتجاوب مع الدول المنتجة فى تحسين شروط العقود وهو ما أقدمت عليه شركات « جيتى » و « أمينويل » و « الشركة اليابانية » لتحصل على مناطق البحث فى الكويت والسعودية منذ عام ١٩٤٩ . ومن أنشط هذه الشركات فى الدول

العربية: شركة فيلبس وبان أمريكان وجيتى وكونتنتال واليابانية وسيتى سيرفيس وسنكلير ويونيون كاليفورنيا وموروفى وغيرها .

الشركات الحكومية الأجنبية :

وقد ظهرت هذه الشركات فى دول أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية على أثر ارتفاع استهلاك أوربا من البترول فأثار ذلك اهتمام حكومات هذه الدول لتكوين شركات حكومية تتولى البحث عن البترول بها فلم توفق كثيراً فخرجت هذه الشركات إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحصول على موارد بترولية لتخفف عن حكومتها بعض أعباء النقد الأجنبى ومن هذه الشركات مؤسسة أينى الإيطالية ومجموعة الشركات الفرنسية والألمانية والإسبانية التى كان عليها لكى تحصل على مجال عمل فى مناطق البترول أن تتجاوب مع الدول المنتجة بتحسين شروط تعاقدها كما فعلت زميلاتها الشركات المستقلة.

الشركات الوطنية :

وقد ظهرت هذه الشركات على أثر انطلاق الوعى الوطنى فى العالم العربى لتقوم بأكبر قسط من النشاط البترولى فى الدول

العربية فى مختلف مراحل صناعة البترول من بحث وإنتاج وتكرير ونقل وتسويق واتخذت صوراً مختلفة فمنها الحكومية ومنها التعاونية ومنها ذات الأموال الخاصة .

وتحاول هذه الشركات أن تنتزع جزءاً كبيراً من النشاط البترولى الذى تمارسه الشركات الأجنبية المختلفة سواء الكبرى أو المستقلة أو الحكومية . ومن هذه الشركات والمؤسسات الوطنية :

- المؤسسة المصرية العامة للبترول فى الجمهورية العربية المتحدة
- مؤسسة البترول والمعادن فى السعودية
- شركة نفط العراق الوطنية
- شركة نفط الكويت الوطنية
- الهيئة العامة للبترول بسوريا
- شركة سونا تراك بالجزائر

وتقوم هذه الشركات والمؤسسات بنشاطها إما منفردة أو مشتركة مع الشركات الأجنبية فتكون عندئذ شركات وطنية مشتركة يساهم فيها الجانب الوطنى مع الأجنبى ومن أمثلة ذلك الكثير من الشركات المختلفة التى تكونت فى البلاد العربية ومنها :

- الشركة الشرقية للبترول بالجمهورية العربية المتحدة
- شركة بترول خليج السويس » » »
- شركة بترول الصحراء الغربية » » »
- المؤسسة التعاونية بالجزائر
- شركة الحفر العربية السعودية
- الشركة العربية للجيوفيزيقا بالسعودية
- الشركة الجزائرية للحفر بالجزائر

وتتولى هذه الشركات المختلفة الأجنبية والوطنية عمليات البحث عن البترول العربي واستغلاله ونقله وتكريره وتسويقه فى مختلف الدول العربية . ولما كانت عمليات الإنتاج هى أهم مراحل صناعة البترول لهذا نتناول فيما يلى الشركات التى تعمل فى الإنتاج فى مختلف الدول العربية ودور المؤسسات الوطنية فى عمليات إنتاج البترول وما تقوم به من نشاط آخر إن وجد :

١ ــ الجمهورية العربية المتحدة :

(أ) الشركات العاملة فى الإنتاج :

- الشركة الشرقية للبترول ٥٠٪ المؤسسة المصرية للبترول
  ٥٠٪ الشركة الدولية للزيت المصرى
  (إحدى شركات مؤسسة أيبى)

- الشركة العامة للبترول ١٠٠٪ المؤسسة المصرية للبترول
- شركة بترول خليج السويس ٥٠٪ المؤسسة المصرية للبترول
  ٥٠٪ شركة بان أمريكان
- شركة بترول الصحراء الغربية ٥٠٪ المؤسسة المصرية للبترول
  ٥٠٪ شركة فيليبس للبترول

(ب) دور المؤسسات الوطنية :

تتولى المؤسسة المصرية العامة للبترول كافة شئون البترول بالبلاد .

وفى الإنتاج : تقوم بالبحث والإنتاج إما بواسطة الشركة العامة للبترول المملوكة لها كلية أو بالاشتراك مع الشركات الأجنبية التى تساهم معها بنسبة ٥٠٪ لكى لا تنفرد هذه الشركات بالعمل .

وفى التكرير : تتولى شركات المؤسسة المصرية العامة كافة عمليات التكرير التى تبلغ طاقتها الحالية حوالى ١٩٠ ألف برميل يومياً .

وفى التسويق : تتولى شركات المؤسسة المصرية تسويق حوالى ٨٥٪ من المواد المستهلكة محلياً .

٢ – العراق :

(ا) الشركات العاملة بالإنتاج :

تعمل فى العراق ثلاث شركات وهى شركة نفط العراق وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل وجميعها مماوكة بنسبة :

٢٣,٧٥٪ لشركة البترول البريطانية
٢٣,٧٥٪ لمجموعة شل الهولندية الملكية
٢٣,٧٥٪ لشركة البترول الفرنسية
٢٣,٧٥٪ مناصفة بين أسوستاندرد وموبيل
٥٪ لمؤسسة جلوبنكيان

وهى مجموعة من الشركات الكبرى

(ب) دور المؤسسات الوطنية :

تقوم الحكومة العراقية بالنشاط البترولى الآتى :

● استغلال حقل الخانقين الذى تخلت عنه شركة نفط خانقين .

● أسست الحكومة شركة النفط الوطنية العراقية عام ١٩٦٤ برأسمال قدره ٢٥ مليون دولار بهدف التنقيب عن البترول فى

المناطق التى سحبتها الحكومة العراقية من الشركات الأجنبية العاملة بها . ولكن لم تبدأ الشركة الوطنية نشاطها حتى الآن .

● تدير الحكومة معامل التكرير فى الدورة (وطاقته ٥٠ ألف برميل يومياً) والخانقين (وطاقته ١٢ ألف برميل يومياً) والقيارة والمفتية .

● تقوم الحكومة بتسويق المنتجات البترولية بالبلاد منذ عام ١٩٥٩ .

● تقوم الحكومة بدراسة وتنفيذ الكثير من المشروعات الخاصة باستخلاص الكبريت من الغاز و إسالة الغاز والمشروعات البتروكيمائية .

٣ — البحرين :

الشركات العاملة بالإنتاج :

شركة بترول البحرين وتملكها شركة ستاندرد كاليفورنيا بنسبة ٥٠٪ وشركة تكساكو بنسبة ٥٠٪

٤ – السعودية :

(ا) الشركات العاملة بالإنتاج :

● تتولى كافة عمليات البحث بالإنتاج فى السعودية شركة واحدة هى الشركة العربية الأمريكية (أرامكو) وهى مملوكة بنسبة :

٣٠٪ لشركة ستاندرد كاليفورنيا
٣٠٪ لشركة تكساكو
٣٠٪ لشركة أسو ستاندرد
١٠٪ لشركة موبيل

وهى مجموعة من الشركات الكبرى

– وفى عام ١٩٦٥ أبرمت الحكومة السعودية اتفاقاً جديداً مع شركة أكسيراب الفرنسية للبحث عن البترول واستغلاله بمناطق البحر الأحمر .

(ب) دور المؤسسات الوطنية :

أقامت السعودية مؤسسة عامة للبترول والمعادن (بنزومين) عام ١٩٦٢ وتقوم المؤسسة بما يأتى :

فى مجال الإنتاج : لا تقوم بعمليات إنتاجية فى الوقت الحاضر ولكنها أبرمت اتفاقية مع شركة اكسيراب الفرنسية للبحث عن البترول وإنتاجه فى مناطق البحر الأحمر وتساهم المؤسسة بها بنسبة ٤٠٪

فى مجال الحفر : أسست شركة للحفر بالتعاون مع شركتين فرنسيتين بنسبة ٥١٪ للسعودية و ٤٩٪ للجانب الفرنسى وتقوم بعمليات الحفر للشركة اليابانية التى تعمل فى المنطقة المحايدة .

فى مجال البحث الجيوفيزيقى : أسست شركة للمساحة والجيوفيزيقا بالاشتراك مع شركة أوكسيراب الفرنسية .

فى مجال التكرير والتصنيع : بناء معمل تكرير فى جدة بطاقة قدرها ١٢ ألف برميل يومياً تملك السعودية فيه نسبة ٧٥٪ وينتظر أن يبدأ إنتاجه فى عام ١٩٦٨ بالإضافة إلى دراسة بعض المشروعات البترو كيمائية وشركة للأسمدة .

فى مجال التسويق : تقوم بتسويق بعض المنتجات البترولية وتوزع حوالى ٤٠٪ من الاستهلاك المحلى .

٥ – الكويت :

(ا) الشركات العاملة فى الإنتاج :

تعمل فى الكويت حالياً شركتان : .

١ – شركة نفط الكويت : وقد حصلت على امتيازها عام ١٩٣٤ وهى مملوكة بنسبة :

٥٠٪ لشركة البترول البريطانية

٥٠٪ لشركة جلف

٢ – شركة كويت شل : وقد حصلت على امتيازها عام١٩٦١ وهى مملوكة كلية لشركة شل ولم تبدا الإنتاج بعد .

(ب) دور المؤسسات الوطنية :

تقوم الحكومة الكويتية بالنشاط البترولى الآتى :

أنشأت الشركة الوطنية الكويتية فى عام ١٩٦٠ بنسبة ٦٠٪ للحكومة و ٤٠٪ للقطاع الخاص وتقوم هذه الشركة :

- بتسويق المنتجات البترولية فى الكويت .
- بالبحث عن البترول فى المناطق التى تخلت عنها شركة

نفط الكويت عام ١٩٦٢ وتتولى ذلك بالاستعانة بالشركات الإسبانية منذ أبريل سنة ١٩٦٧ .

● تقوم بإنشاء معمل تكرير بالكويت طاقته ٨٠ ألف برميل يومياً .

● تمتلك نسبة ٥٪ فى معمل تكرير جنوب روديسيا طاقته ٢٠ ألف برميل يومياً .

● بدأت عمليات تسويق المنتجات البترولية فى الدنمرك .

● إنشاء شركة صناعة الكيماويات البترولية التى تساهم فيها الحكومة بنسبة ٨٠٪وتساهم فيها الشركة الوطنية الكويتية بنسبة ٥٪ وقد بدأت هذه الشركة فى تأسيس شركة الأسمدة الكيمائية الكويتية التى تساهم فيها بنسبة ٦٠٪ وتساهم فيها شركة البترول البريطانية بنسبة ٢٠٪ وشركة جلف بنسبة ٣٠٪ .

٦ – قطر :

الشركات العاملة فى الإنتاج :

تعمل فى قطر ثلاث شركات هى :

١ – شركة بترول قطر ؛ ومنحت امتيازها عام ١٩٣٥ وهى مملوكة بنسبة :

٢٣,٧٥٪ لشركة البترول البريطانية
٢٣,٧٥٪ لشركة شل الهولندية الملكية
٢٣,٧٥٪ للشركة الفرنسية للبترول
٢٣,٧٥٪ مناصفة لشركتى اسو ستاندرد موبيل
٥ ٪ لمؤسسة جلوبنكيان

٢ – شركة شل قطر ومنحت امتيازها عام ١٩٦١ وهى مملوكة كلية لشركة شل الهولندية الملكية .

٣ – شركة كونتنتال ، ومنحت امتيازها عام ١٩٦٣ .

٧ – المنطقة المحايدة :

الشركات العاملة فى الإنتاج :

تعمل فى هذه المنطقة ثلاث شركات :

١ – شركة الزيت العربية المحدودة (البايانية)

٢ – شركة الزيت الأمريكية المستقلة (إمينويل) وتملكها ١٠ شركات أمريكية منها :

فيليبس للبترول وتملك ٣٣,٥٪ وشركة سيجنال وتملك ٣٠٪

٣ – شركة جيتى أويل ويملكها بول جيتى مع بعض المساهمين الآخرين .

٨ – الجزائر :

(ا) الشركات العاملة فى الإنتاج :

يعمل فى الجزائر عدد كبير من الشركات الفرنسية وغير الفرنسية بلغ عددها فى عام ١٩٦٤ حوالى ٤٢ شركة :

١٧ شركة فرنسية أو تساهم فيها الشركات الفرنسية
١٢ شركة أمريكية .
٥ شركات ألمانية .
٣ شركات إنجليزية وهولندية .
٤ شركات إيطالية .
١ شركة أسبانية .

وقد بلغت رؤوس الأموال المستثمرة فى هذه الشركات :

٢٥٧٠ مليون فرنك جديد
١٧ مليون دولار
٣٥٧ مليون مارك ألمانى

ومن هذا يتضح أن الشركات الفرنسية لها السيطرة الكبرى على بترول الجزائر ولذلك يبلغ إنتاج الشركات الفرنسية حوالى ٦٠٠ ألف برميل يوميًّا والباقى وهو ٩٠ ألف برميل

تنتجه ٦ شركات غير فرنسية وهى :

شركة بترول الجزائر وتساهم فيها شركة شل بنسبة ٦٥٪ — موبيل — فيليبس — فيدول — الباسو — سنكاير

(ب) دور المؤسسات الوطنية :

سيطرت الشركات الفرنسية وغير الفرنسية على النشاط البترولى الجزائرى إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها وبعد ذلك بدأت الحكومة الجزائرية فى القيام بدور فعال فى صناعة البترول الجزائرية وذلك بإنشاء المؤسسة الوطنية الجزائرية « سوناتراك » لتقوم بكافةالعمليات من بحث وإنتاج وتكرير ونقل وتسويق وكانت من أبرز العمليات التى قامت بها :

- مد خط الأنابيب الثالث من حسى مسعود إلى أرزو وطوله ٨٠٥ كيلو مترات وطاقته ٢٠٠ ألف برميل يومياً .
- الاشتراك مع الشركات الفرنسية فى عمليات البحث واستغلال المناطق التى أبرم الاتفاق بشأنها فى عام ١٩٦٥ ومساحتها ١٨٠ ألف كيلو متر مربع وتساهم الجزائر مناصفة فى هذه العمليات :

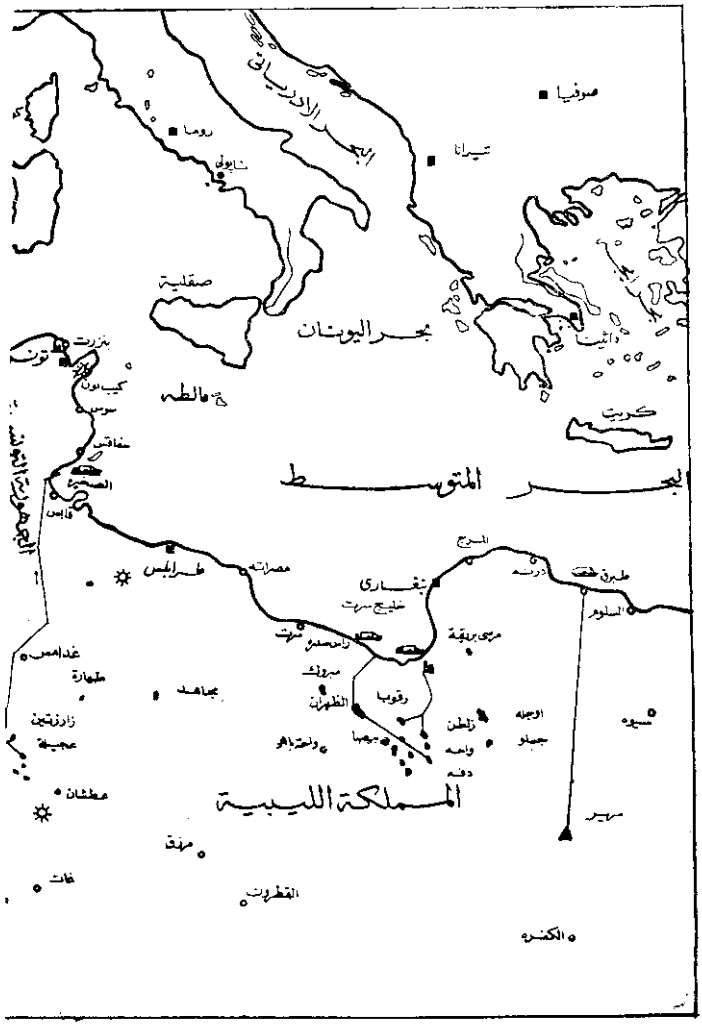
البحر الأدرياتي
روما
نابولي
صقلية
بحر اليونان
مالطه
تونس
بنزرت
سوسه
صفاقس
قابس
البحر المتوسط
طرابلس
مصراته
بنغازي
خليج سرت
المرج
درنه
طبرق
السلوم
مرسى بريقة
رأس لصوف
سرت
غدامس
مهارة
مجاهد
زارزتين
عجيلة
مطشان
مهدى
غات
القطرون
الظهران
رقوبا
مبروك
واحة جغبوب
زلطن
واحه
دفنه
الوجله
جيلو
مسيده
مهير
الكفره
المملكة الليبية

مدريد
برشلونه
شبونه
جزائر بليار
جبل طارق
طنجة
تطوان
أرزو
وهران
الجزائر
بودراع
الملزه
الدار البيضاء
سيدى قاسم
الرباط
المحمدية
سيدى قاسم
فاس
مراكش
سيدى رالم
المملكة المغربية
كولومب بشار
حاسى الرمل
العقب الفاسى
حاسى طوارق
ادرار
عين صالح
جمهورية الجزائر
سيليت
خريطة البترول العربى
العواصم
المدن الهامة
مدن
طرق برية
حقل بترول
حقل غاز
خط أنابيب
معمل تكرير
ميناء شحن
خطوط أنابيب الغاز

● تسويق الغاز الطبيعى .

● الاشتراك فى معمل إسالة الغاز الطبيعى بارزو الذى افتتح فى سبتمبر عام ١٩٦٤ وتساهم الجزائر فيه بنسبة ٢٦٪ .

٩ – ليبيا :

الشركات العاملة فى الإنتاج :

تعمل فى ليبيا أكثر من ثلاثين شركة أمريكية وبريطانية وفرنسية وألمانية وأسبانية وهولندية مشترك بعضها مع بعضها الآخر أو منفردة والشركات المنتجة للبترول بحسب قدرتها الإنتاجية فى عام ١٩٦٦ هى

أواسيز	وتنتج بمعدل	٦٤٨	ألف برميل يوميًا	
أسوستاندرد	»	٥٨٠	»	»
موبيل	»	١٦٧	»	»
أموسيز	»	٧٨	»	»
بان أمريكان	»	٨,٥	»	»
فيلبس	»	٨,٥	»	»

ومعنى هذا أن الشركات الكبرى وهى أسوستاندرد وموبيل

تنتج حوالى ٥٠٪ من البترول الليبى والباقى تنتجه الشركات المستقلة وهى شركات بان أمريكان وفيليبس واواسيز .

١٠ ــ أبو ظبي :

الشركات العاملة فى الإنتاج :

يعمل فى مشيخة أبو ظبي شركتان :

١ ــ شركة بترول أبو ظبي وقد حصلت على امتياز المنطقة الأرضية عام ١٩٣٩ وهى شركة مملوكة لمساهمى شركة نفط العراق وهم : (البترول البريطانية وشل والشركة الفرنسية للبترول وأسو ستاندرد وموبيل وجلوبنكيان)

٢ ــ شركة أبو ظبي البحرية وقد حصلت على امتيازها عام ١٩٥٣ للمناطق البحرية وتملكها شركة البترول البريطانية بنسبة الثلثين وشركة البترول الفرنسية بنسبة الثلث .

إنتاج الشركات المستغلة للبترول العربى

(الوحدة ألف برميل يومياً)

الدول	البترول البريطانية	البترول الفرنسية	جلف	أسو	موبيل	شل	كالتيكس	تكساكو	آخرون *	مجموع الشركات الكبرى	المجموع الكلى	نسبة الشركات الكبرى إلى الآخرين
أبو ظبى	١١١	١١١		٢٧	٢٧	٥٥			١٢	٤١١	٤٢٣	٪ ٩٧
البحرين							٣١	٣١		٦٢	٦٢	٪١٠٠
الكويت	١١١٣		١١١٣						٢١٩	٢٢٢٥	٢٤٤٤	٪ ٩١
العراق	٣٣٣	٣٣٣		١٦٧	١٦٧	٣٣٣				١٣٩٠	١٣٩٠	٪١٠٠
قطر	٤٢	٤٢		٢١	٢١	٨٠			٨	٢٠٦	٢١٤	٪٩٧
السعودية				٧٣٠	٢٤٢		٧٣٠	٧٣٠	٢١٩	٢٤٢٣	٢٦٤٢	٪٩٢
ليبيا				٥٢٠	١٣٢	١٠٢			٧٥٠	٧٥٠	١٥٠٠	٪ ٥٠
الجزائر		١٣٠			٢	٤٨			٦٠٠	١٥٠	٧٥٠	٪٢٠
ج.ع.م									١٥٠		١٥٠	صفر ٪
المجموع	١٥٩٩	٦١٦	١١١٣	١٤٦٥	٥٩١	٦١٨	٧٦١	٧٦١	١٩٥٨	٧٦١٧	٩٥٧٥	٪٧٩,٥

* الآخرون تشمل الشركات المستقلة والحكومية الأجنبية والوطنية .

أهم الشركات المستقلة والحكومية فى الدول العربية

- American International Oil Co. (Pan Am) (أمريكية)
- Phillip Petroleum ... ... (أمريكية)
- Continental oil Company ... ... (أمريكية)
- Amerada Petroleum ... ... (أمريكية)
- Getty oil ... ... (أمريكية)
- Marathon oil ... ... (أمريكية)
- Petrofina ... ... (بلجيكية)
- Pure oil ... ... (أمريكية)
- Signal oil ... ... (أمريكية)
- Sinclair oil ... ... (أمريكية)
- Union oil of California ... ... (أمريكية)
- Winter shall A.G. ... ... (ألمانية)
- Arabian Oil ... ... (يابانية)
- Gelsenberg Benzin ... ... (ألمانية)
- Nelson Bunker Hunt ... ... (أمريكية)

- Gewerkschaft Slwerath ... ... (ألمانية)
- Occidental Petro. Co. ... ... (أمريكية)

شركات حكومية أجنبية :

- Hispanoil ... ... (أسبانية)
- E. N. I. ... ... (إيطانية)
- E. R. A. P. ... ... (فرنسية)

نقل البترول العربى إلى الأسواق

يصدر البترول العربى إلى أوربا الغربية واليابان وبعض بلدان آسيا وأفريقيا والقليل منه إلى نصف الكرة الغربى . وتدل الإحصائيات لعام ١٩٦٦ على :

أن بترول الشرق الأوسط يذهب إلى :

بالألف برميل يوميًا	
● أوربا الغربية بمعدل	٤٥٠٠
● اليابان بمعدل	١٦٣٠
● دول آسيا وأفريقيا بمعدل	١٣٧٠
● أمريكا وكندا بمعدل	٧٢٥

وأن بترول شمال أفريقيا يذهب إلى

● أوربا العربية بمعدل	٢١٢٥
● أفريقيا بمعدل	٢٠
● أمريكا بمعدل	٨٥

تحصل دول غرب أوربا من الشرق الأوسط
وإفريقيا على معظم ما يلزمها من البترول

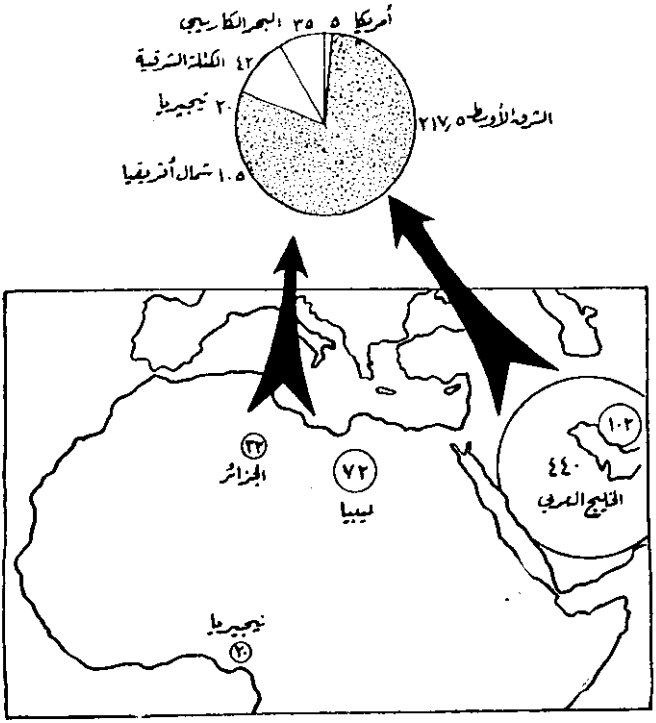

وأن بترول غرب أفريقيا يذهب إلى

- أوربا الغربية بمعدل ٤١٠
- أمريكا بمعدل ٣٥

ومعنى هذا أن :

أوربا الغربية تستورد حوال ٦٤ ٪ من بترول الشرق الأوسط وأفريقيا

واليابان « « ١٦ ٪ « « « «

ودول آسيا وأفريقيا « « ١٣ ٪ « « « «

ونصف الكرة الغربى « « ٧ ٪ « « « «

١٠٠ ٪

ولذلك تعتبر أوربا المستورد الأساسى للبترول العربى .

طرق مرور البترول العربى :

ويصدر البترول العربى الذى ينتج بالقرب من منطقة الخليج العربى عن طريق موانى هذا الخليج فتحملها ناقلات البترول إلى الشرق الأقصى أو إلى أوربا الغربية عن طريق قناة السويس مارة بالجمهورية العربية المتحدة . ويصدر إنتاج الحقول البعيدة عن موانى الخليج مثل حقول شمال العراق

(كركوك وعين زالة) عن طريق خطوط الأنابيب المارة بسوريا إلى شاطئ البحر الأبيض هذا بالإضافة إلى خط التابلاين الذى ينقل بعض البترول السعودى إلى شاطئ البحر الأبيض كذلك .

وفى الشرق العربى توجد الحقول فى داخل المنطقة الصحراوية فى ليبيا والجزائر ولذلك ينقل البترول منها إلى شاطئ البحر الأبيض عن طريق خطوط الأنابيب الكثيرة التى تغطى هذه المنطقة .

أولا : قناة السويس :

ويمر بها البترول المنتج من منطقة الخليج العربى وبعض دول آسيا وأفريقيا إلى البحر الأبيض المتوسط . فقد مر بها فى عام ١٩٦٥ — حوالى ١٥٥ مليون طن منها ١٤٧.٢ مليون طن من الخليج العربى والباقى وهو ٧.٨ مليون طن من دول أخرى.

وتدل الإحصائيات على أن أكثر من ٩٠٪ من البترول الذى يمر بقناة السويس يتجه إلى أوربا الغربية وأن أكثر من ٨٠٪ منه يتجه إلى إيطاليا وفرنسا — وإنجلترا وهولندا وبلجيكا وألمانيا الغربية التى يمر إليها عن طريق القناه حوالى ١٦٢ مليون طن .

ثانياً : أنابيب البترول فى المشرق العربى :

ومنها الأنابيب التى تمتد من حقول شمال العراق إلى شاطئ البحر الأبيض عبر الأراضى السورية والأردنية واللبنانية وتنقل هذه الأنابيب حوالى ٩٠٠ ألف برميل يوميًّا من حقول كركوك وعين زالة فى شمال العراق ولذلك يتوقف إنتاج هذه الحقول إذا ما توقف الضخ بهذه الأنابيب كما حدث وقت العدوان الثلاثى على الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٦ وعندما قام الخلاف بين شركة نفط العراق والجمهورية السورية فى العام الماضى .

ومنها كذلك خط التابلاين الذى يستطيع أن ينقل بعض إنتاج الحقول السعودية إلى البحر الأبيض عند صيدا وينقل هذا الخط حوالى ٤٥٠ ألف برميل يوميًّا . ولكن توقف الضخ فى هذه الأنابيب لا يمنع تدفق البترول السعودى الذى يمكن شحنه أيضاً عن طريق الخليج العربى .

من يملك أنابيب وناقلات البترول؟

تملك شركة نفط العراق أنابيب البترول المارة فى الأراضى

السورية وتدفع لسوريا ولبنان عائدات مرور البترول فى أراضيها.

ويملك مؤسسو شركة أرامكو خط التابلاين المار فى السعودية والأردن وسوريا ولبنان وتدفع لهم عائدات مرور البترول بها .

أما الناقلات التى تمر فى قناة السويس فيملك معظمها الأفراد ثم شركات البترول ثم بعض الحكومات :

المالك	عدد الناقلات	مجموع حمولتها بالمليون طن	النسبة المئوية
الأفراد	١٨٦٠	٥٣,٦	٥٩,٤٪
شركات البترول	١٣٨٠	٣٣,٤	٣٧,٢٪
الحكومات	٢٢١	٢,٨	٣,١٪
آخرون	٢١	٠,٢	٠,٣٪
	٣,٨٢	٩٠,٠	١٠٠٪

أثر طرق المرور على إنتاج البترول فى الشرق الأوسط :

تملك شركات البترول الأجنبية حقول بترول منطقة الشرق الأوسط كما تملك وسائل النقل من أنابيب وناقلات البترول

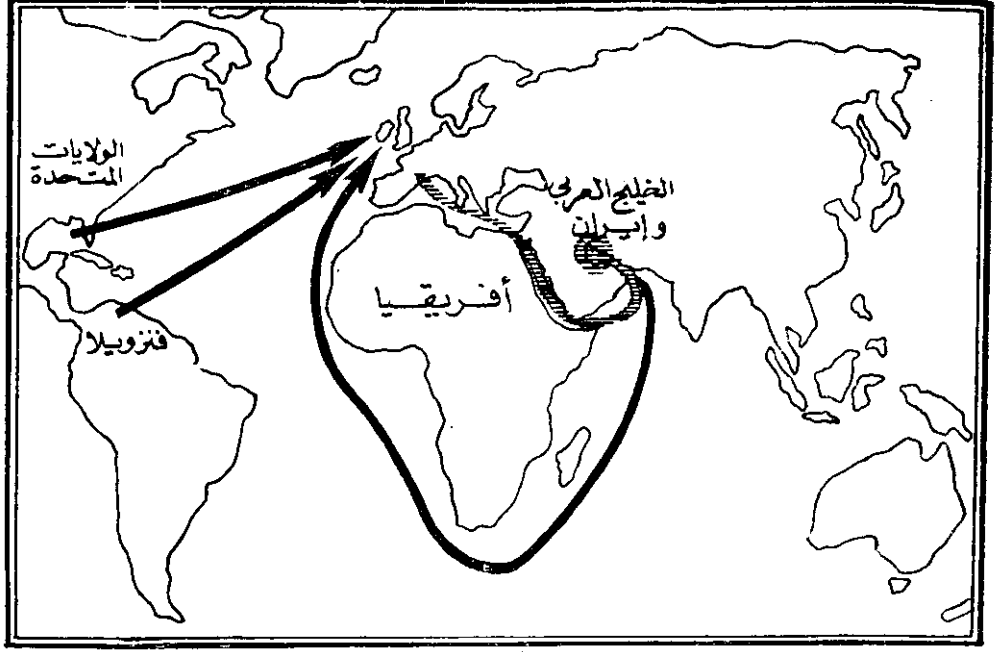

يترتب على اغلاق قناة السويس أن تدور ناقلات البترول حول أفريقيا
وتستعين أوربا بالبترول من نصف الكرة الغربى

التى تملك بعضها وتتحكم فى البعض الآخر ولكنها لا سلطان لها على الطرق التى تمر فيها كالأراضى العربية فى سوريا ولبنان والأردن أو على قناة السويس ولذلك أصبحت هذه الطرق عقبة فى سبيل شركات البترول والدول الغربية التى تعتمد على هذا البترول فى استهلاكها . وعندما تغلق هذه الطرق أمامها فإنها تضطر إلى نقل البترول حول رأس الرجاء الصالح مما يزيد التكلفة ويحتاج إلى وقت طويل . فقد ارتفعت تكلفة نقل الطن فى عام ١٩٥٦ إلى حوالى ٢٤٠ شلناً للطن واحتاج ذلك إلى حوالى ٧٠ يوما لرحلة الذهاب والعودة .

ولقد لمست الدول الغربية هذه الصعوبة وقت العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ التى ترتب عليه إغلاق قناة السويس وأنابيب سوريا . ففقدت أوربا الغربية حوالى ٢٠٪ من تموينها البترولى فى شهر نوفمبر ولذلك ظهرت المحاولات الكثيرة لمواجهة هذا الضغط عن طريق :

١ ــ إنشاء خط أنابيب عبر إسرائيل قطر ٣٢ بوصة وطاقته حوالى ٤٠٠ ألف برميل يومياً مما يغنى أوربا عن استيراد ٨٠٠ ألف برميل من نصف الكرة الغربى .

٢ – إنشاء خط أنابيب عبر تركيا قطر ٣٢ بوصة وطاقته حوالى ٤٠٠ ألف برميل أيضاً مما يغنى أوربا عن استيراد ٨٠٠ ألف برميل من نصف الكرة الغربى .

٣ – زيادة الإنتاج من شمال أفريقيا حتى لا تضطر أوربا الغربية أن تتجه فى وقت الأزمات إلى نصف الكرة الغربى مما يحتاج إلى الكثير من ناقلات البترول .

٤ – حفر قناة مائية تصل البحر الأبيض بخليج العقبة موازية لقناة السويس العربية وهدفها تفادى إغلاق قناة السويس وفى الوقت نفسه تؤدى إلى :

- إيجاد مورد ثابت لإسرائيل .
- تعمير المناطق الصحراوية بالنقب .
- استخدام مياه القناة فى توليد الكهرباء عند البحر الميت .

وقد تناولت الصحف البريطانية هذا المشروع فى أغسطس عام ١٩٦٦ وأشارت إلى اهتمام البارون روتشايلد به وبدأت الدراسات لتحديد اتجاه القناة ودراسة طبيعة الأرض ومعظمها مناطق صخرية وتحتاج إلى حفر أنفاق فى الجبال ولذلك تقدر تكاليف المشروع بحوالى ٣٠٠٠ مليون دولار تعمل إسرائيل على الحصول عليها من ١٥٪ من يهود إسرائيل

٤٥٪ من المنظمات اليهودية

٤٠٪ من الدول والهيئات التى تستخدم القناة .

وقد يبدو أن المشروع خيالى و باهظ التكلفة ولكنه بالنظر إلى الفوائد الكبيرة التى يمكن تحقيقها منه فإنه ليس من المستبعد على المصالح الاستعمارية والصهيونية أن تجند له الخبرات العلمية والفنية لتنفيذه اعتماداً على زيادة إنتاج البترول المصدر من منطقة الخليج العربى لأوربا وأمريكا . وأن قناة السويس وأنابيب البترول الحالية لا تستطيع أن تستوعب الزيادة التى تقدر فى عام ١٩٨٠ بحوالى ٢٠٠٠ مليون برميل سنوياً مما يعطى القناة الجديدة عائداً سنوياً قدره ٥٠٠ مليون دولار يمكنها من استرداد استثماراتها فى سنوات قليلة .

ثالثاً : خطوط أنابيب المغرب العربى :

وتشمل مجموعة من الأنابيب الممتدة من حقول ليبيا والجزائر إلى شاطئ البحر الأبيض وهى حوالى عشرة خطوط .

وتنقل هذه الأنابيب البترول من حقول ليبيا والجزائر لتصب فى البحر الأبيض حيث تحمله الناقلات رأساً إلى موانئ الدول المستهلكه فى أوربا وغيرها دون عائق ولهذا ازداد اهتمام شركات

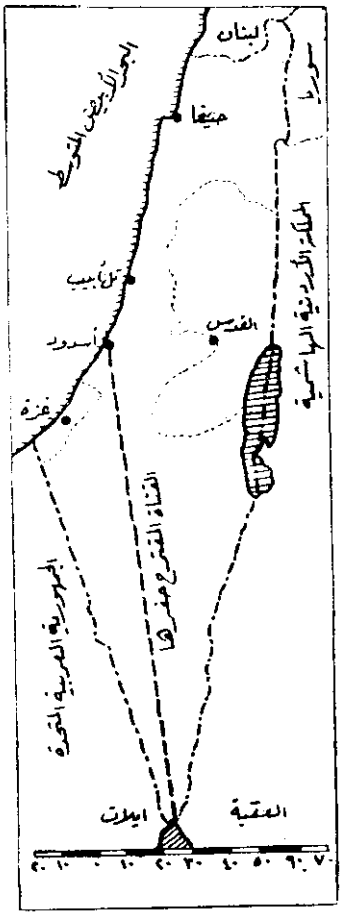

القناة المقترح حفرها بإسرائيل لمنافسة قناة السويس

البترول بتطوير وتنمية حقول شمال أفريقيا لتكون بديلا لبترول الخليج إذا ما توقف إنتاج البترول أو منع مروره من أنابيب البترول أو قناة السويس فتضطر أوربا الغربية أن تلجأ إلى نصف الكرة الغربى وهو ما يستلزم الكثير من ناقلات البترول والتكاليف الغالية ولذلك ركزت شركات البترول اهتمامها على البترول الليبى والجزائرى ليكون بديلا لبترول نصف الكرة الغربى وهو ما حدث فعلا فقد انخفضت واردات فنزويلا إلى أوربا خلال العشر سنوات الماضية من ٣٠ إلى ١٠٪ فى حين ارتفعت واردات البترول الليبى والجزائرى لملء هذا الفراغ وأصبح يكوّن ٣٠٪ من واردات أوربا .

إن بترول شمال أفريقيا فى ليبيا والجزائر وتونس والمغرب بترول عربى يتأثر بما يتأثر به بترول الخليج العربى وما تتأثر به مصالح دول مرور البترول فى سوريا ولبنان والأردن والجمهورية العربية المتحدة ولن يغير من الأمر شيئاً أن يصب البترول رأساً فى البحر الأبيض أو يمر فى أنابيب سوريا أو قناة السويس فقد أثبتت الأحداث الأخيرة تضامن البترول العربى فى المشرق والمغرب بإعلان توقف إنتاج البترول الليبى والجزائرى ومنعه عن المعتدين .

اعتماد دول غرب أوربا على البترول العربى

أخذ استهلاك أوربا الغربية للطاقة يتزايد بسرعة شاذة وذلك منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة لمشروعات إعادة بناء أوربا ودخول الأموال الأمريكية وقد فاق هذا الاستهلاك قدرة الموارد المحلية للطاقة وأهمها الفحم الحجرى . فلم يعد الفحم يستطيع أن يفى بحاجة أوربا إذ تجمد إنتاجه أو بدأ فى النقصان خلال العشرين سنة الماضية .

وفى نفس الوقت لم توفق أوربا فى الكشف عن موارد بترولية محلية برغم الجهود المضنية التى بذلتها الشركات والحكومات فى البحث عن البترول ففى خلال الخمس عشرة سنة الماضية حفر فى أوربا الغربية حوالى ٣٢٦٠ بئراً استكشافياً فلم تكتشف حقول ذات أهمية وبالتالى لم يرتفع إنتاج البترول فى أوربا إلا من حوالى ٤٠ ألف برميل يومياً فى ١٩٥٠ إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً فى عام ١٩٦٥ وهو مستوى نجاح ضئيل وفى أثناء البحث عن البترول ظهر الغاز الطبيعى فاهتمت بذلك الشركات والحكومات فتزاحمت الشركات الأجنبية والمحلية للبحث عن

الغاز الطبيعى أملا فى أن يغنيها عن واردات البترول وأنفقت فى سبيل ذلك حتى الآن حوالى ٥٠٠ مليون دولار للبحث عنه فى بحر الشمال فاكتشفت بعض الحقول ولكنها لا تستطيع حسب التقديرات الحالية أن تعطى أوربا أكثر من ١٠٪ من احتياجاتها فى عام ١٩٨٠ ويعطيها هذا الغاز فى الوقت الحاضر حوالى ٢٪ من احتياجاتها . وفى مجال الطاقة الذرية استطاعت أوربا أن تعتمد عليها فى توفير ١٪ من احتياجاتها لإدارة محطات الكهرباء الأساسية ولكنها لا ينتظر أن توفر لها أكثر من ١٫٥٪ من احتياجات عام ١٩٧٠ أو ١٠٪ من احتياجات عام ١٩٨٠ .

ولما استعصى على أوربا أن تعتمد على موارد الطاقة المحلية اتجهت إلى الموارد الأجنبية التى زاد اعتمادها عليها تدريجيًا . كما يتبين مما يلى :

	موارد الطاقة المحلية	موارد الطاقة المستوردة
١٩٥٠	٨٥٪	١٥٪
١٩٦٠	٦٧٪	٣٣٪
١٩٦٥	٥٤٪	٤٦٪
١٩٧٠ (مقدر)	٤٤٪	٥٦٪

والبترول هو أهم الموارد المستوردة فيكون منها حوالى ٩٠٪.

وعندما اتجهت أوربا إلى استيراد البترول لم تستطع أن تحصل على ما يكفيها من أمريكا نظراً لأن الولايات المتحدة أصبحت منذ عام ١٩٤٨ دولة مستوردة للبترول وليست مصدرة له كما كانت فى الماضى ولم يكن البترول الروسى قد ظهر بعد فى الأسواق العالمية لذلك اعتمدت أوربا على بترول فنزويلا وبترول الشرق الأوسط. وعندما ظهر البترول فى شمال أفريقيا بغزارة تناقص اعتماد أوربا على بترول فنزويلا وأصبحت تعتمد أساساً على بترول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثم فنزويلا وروسيا وأمريكا.

فقد استوردت الدول الكبرى فى أوربا وهى بريطانيا وإيطاليا وألمانيا الغربية وفرنسا وهولندا وبلجيكا البترول الخام من المناطق الآتية فى عام ١٩٦٦ :

	الإجمالى	الشرق الأوسط	أفريقيا	البحر الكريبى	الكتلة الشرقية
بريطانيا	٧١،٤	٤١،٩	١٨،٨	٨،٤	—
إيطاليا	٧٦،١	٥٧،٢	٩،٦	٠،٨	٨،٢م طن
ألمانيا الغربية	٦٧،٦	٢٦،٢	٣٤،٤	٣،٦	٣،٢م طن
فرنسا	٦٢،٧	٣٠،٤	٢٨،٢	٢،٤	١،٦م طن
هولندا	٢٩،٦	٢١،٩	٦،١	١،٥	—
بلجيكا	١٦،٩	١١،٩	٣،٦	١،٤	—
	٣٢٤،٦	١٨٩،٧	١٠٠،٩	١٨،٢	١٣،١م طن
النسبة المئوية	١٠٠٪	٥٨،٤٪	٣٢،١٪	٥،٦٪	٤٪

ومعنى هذا أن الدول الكبرى فى أوربا تحصل على ٩٠٪ من خام البترول الذى تستورده من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما تحصل كافة دول أوربا على ٨٠٪ من احتياجاتها البترولية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويشمل هذا حوالى ٧٠٪ من مناطق البترول العربى .

الأسلحة المضادة للبترول العربى

لكل سلاح ما يضاده من الأسلحة ولذلك فإن للبترول العربى أسلحة مضادة يعتمد عليها المعتدون فى مقاومتهم للأمة العربية ويتمثل ذلك فيما تتخذه هذه الدول من احتياطات تعتمد عليها فى تخفيف أزماتها البترولية وفى قيام بعض الدول المنتجة بزيادة إنتاجها لمعاونة دول غرب أوربا أثناء الأزمة ثم بالترابط الوثيق بين دول غرب أوربا وهذه الاحتياطيات هى :

١ ــ تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بفائض من البترول مخزوناً فى باطن الأرض ، لإنتاجه فى أوقات الطوارئ فهى تنتج فى الوقت الحاضر بمعدل ٨,٣ ملايين برميل يومياً ولو أنها تستطيع أن تنتج فعلا أكثر من ذلك ولكنها تخفض إنتاجها عن قصد وتستورد البترول من الخارج وعندما تشتد أزمة البترول فى أوربا فإن أمريكا تستطيع أن تزيد إنتاجها بحوالى ٢,٥ مليون برميل يومياً ولكن ذلك يحتاج إلى بعض الوقت لاستخراج وإطلاق البترول فى الأسواق وقياساً على تجربة أمريكا عام ١٩٥٦ فقد أمكنها أن تزيد إنتاجها بمعدل ٣٠٠

ألف برميل يومياً فى الشهر الأول من الأزمة وحوالى ٦٠٠ ألف برميل يومياً فى الشهر الثانى وهكذا ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تزيد إنتاجها بأكثر من ٢,٥ — ٢,٨ مليون برميل يومياً وهو لا يتجاوز $\frac{1}{4}$ إنتاج الدول العربية .

٢ — الاحتفاظ بقدر مناسب من ناقلات البترول التى تفيض عن الحاجة لاستخدامها فى نقل البترول الأمريكى عبر الأطلنطى وفى نقل ما يمكن الحصول عليه من بترول الخليج العربى حول أفريقيا عندما تغلق قناة السويس أو أنابيب البترول.

وهذا الاحتياط لا يمنع ارتفاع أجور النقل فى وقت الأزمات وهو باهظ التكلفة فى الأوقات العادية .

فى وقت الأزمات ترتفع تكلفة النقل مرات كثيرة بدليل أنه عندما أغلقت قناة السويس عام ١٩٥٦ ارتفعت أجور نقل البترول حول أفريقيا من ٣٢ شلناً للطن إلى ٢٤٠ شلناً للطن وارتفع نقله عبر الأطلنط من ١٢,٥ شلنا للطن إلى ١٠٠ شلن للطن .

وقد بدأت الأسعار ترتفع هذه الأيام كذلك نتيجة لإغلاق قناة السويس .

وفى الأوقات العادية تتعرض شركات النقل لأعباء كبيرة لاحتفاظها بجزء كبير من استثماراتها معطل جزئياً .

٣ – احتفاظ دول غرب أوربا برصيد كبير من البترول للاستهلاك يكفى لحوالى شهرين أو ثلاثة أشهر لمواجهة المراحل الأولى من أزمات البترول وهذا أيضاً يكلفها أعباء كبيرة ؛ فمن المعروف أن تخزين البرميل الواحد يحتاج إلى استثمار قدره دولار واحد فإذا كانت أوربا الغربية تستهلك يومياً حوالى ٨ ملايين برميل فإنها تحتاج إلى سعة تخزينية مقدارها ٢٤٠ مليون برميل إذا احتفظت برصيد شهر واحد أو ٤٨٠ مليون برميل إذا احتفظت برصيد شهرين أو ٧٢٠ مليون برميل إذا احتفظت برصيد ثلاثة شهور وهذا ما يحتاج إلى استثمار يتراوح بين ٢٤٠ إلى ٧٢٠ مليون دولار تبقى معطلة دائماً بسبب هذا الاحتياط .

واحتمال قيام الدول الأخرى المنتجة للبترول مثل فنزويلا وإيران ونيجيريا بزيادة إنتاجها لتعويض دول غرب أوربا عما تفقده من البترول العربى من شأنه أن يخفف أزمات البترول ولكنه لا يستطيع أن يمحو أثرها نظراً لقلة إنتاج هذه الدول بالنسبة لإنتاج البترول العربى .

فايران : تنتج حالياً بمعدل مليونى برميل يومياً وهى تتطلع إلى زيادة إنتاجها وقد تجد إيران فى وقف تدفق البترول

العربى فرصة لزيادة إنتاجها الذى يمكن زيادته بمعدل ٢٪ شهريًّا أى بحوالى ٤٠ ألف برميل يوميًّا خلال الشهر الأول ثم ٨٠ ألف برميل يوميًّا خلال الشهر الثانى وهكذا إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميًّا وهو أقصى ما تستطيع زيادته .

وفنزويلا : تنتج حالياً بمعدل ٣,٣ ملايين برميل يوميًّا وهى تتطلع هى الأخرى إلى زيادة إنتاجها لتستعيد ما فقدته من أسواق أوربا من منافسة بترول شمال أفريقيا ولذلك فقد تجدها هى الأخرى فرصة مواتية لتزيد من إنتاجها بمعدل ٢٪ شهريًّا أى حوالى ٦٠ ألف برميل يوميًّا فى الشهر الأول ثم ١٢٠ ألف برميل يوميًّا فى الشهر الثانى وهكذا إلى ٦٠٠ ألف برميل يوميًّا وهو أقصى ما تستطيع زيادته .

ونيجيريا : وتنتج حالياً بمعدل ٤٥٠ ألف برميل يوميًّا وتستطيع كذلك زيادة إنتاجها إلى ٦٠٠ ألف برميل يوميًّا ولكنها تواجه مشاكل داخلية تحول فى الوقت الحاضر دون استقرار عمليات الإنتاج .

ثم هناك **الاتحاد السوفييتى** الذى يصدر إلى دول غرب أوربا حوالى ٧٠٠ ألف برميل يوميًّا ويستطيع بطبيعة الحال مضاعفة صادراته نظراً لقدرته الإنتاجية الكبيرة ولكن الاتحاد السوفييتى

قد أعلن أخيراً رفضه لبيع البترول إلى دول أوربا الغربية بدلا من البترول العربى .

والترابط الوثيق بين دول غرب أوربا عن طريق فروع شركات البترول العاملة بها من شأنه أن يخفف أيضاً الأزمات البترولية التى تتعرض لها إحداها دون الأخرى إذ تستطيع فروع هذه الشركات أن تنقل البترول من دولة إلى أخرى دون عائق وخاصة بعد إنشاء خطوط الأنابيب الرئيسية التى تربط بين دول أوربا المختلفة وتخترقها عبر الحدود مما يتعذر معه منع البترول عن دولة دون دولة ولذلك نجد أن دول غرب أوربا تستورد عادة أكثر مما تستهلك لأنها تعيد تصدير بعض ما تستورده وذلك حسب إحصائيات عام ١٩٦٦ .

فإيطاليا تستورد ٧٩ مليون طن ثم تصدر منها ٢٠,٠ مليون طن

وهولندا « ٣٦ « « « « « « ١٢,٧ « «

وبريطانيا « ٩٠ « « « « « « ١١,٨ « «

وفرنسا « ٧٠ « « « « « « ١١,٦ « «

ومعنى هذا عدم فاعلية منع البترول عن دولة أو مجموعة من الدول الأوربية بمفردها لإمكان تسرب البترول إليها من الدول المجاورة .

استخدام سلاح البترول لمواجهة الدول المعتدية

ما من شك فى أن البترول العربى قوة كبرى وسلاح فعال يمكن الاعتماد عليه فى مواجهة القوى المعادية للأمة العربية وإضعاف قدرة المعتدين بشرط تكاتف الدول العربية فى استخدام هذه السلاح بطريقة فعالة .

فهناك سلاح منع البترول العربى عن الدول المعتدية أو التى تشارك فى العدوان وما يترتب على ذلك من مجاعات بترولية تصيب هذه الدول وتحيق بها الخسائر الفادحة بإضعاف أو تجميد مرافقها ومنشئاتها الصناعية ومجهودها الحربى وبذلك تضعف قدرة المعتدين على مواجهة الأمة العربية .

وهناك سلاح سيطرة الدول العربية على مصالح الدول المعتدية فى شركات البترول التى تستغل البترول العربى .

أولا — منع البترول عن الدول المعتدية

إن الهدف الأساسى من منع البترول عن الدول المعتدية هو منعه عنها بكميات يتعذر عليها تعويضها فتضعف قدرتها ومن ثم تتوقف فاعلية منع البترول على مدى اتساع دائرة المنع .

● فمنع البترول عن أمريكا وبريطانيا فقط يترتب عليه أن تفقد بريطانيا حوالى مليون برميل يوميًّا من وارداتها البترولية وتفقد أمريكا حوالى ٣٠٠ ألف برميل يوميًّا ولكنهما تستطيعان تعويضها تدريجيًّا من الكميات الإضافية التى تختزنها أمريكا فى باطن الأرض وتحتفظ بها لحالات الطوارئ أو من زيادة الإنتاج فى فنزويلا وإيران ونيجيريا وبذلك يمكن تعويض هذا النقص خلال أشهر قليلة وهى الفترة التى تحتفظ خلالها هذه الدول برصيد مخزون للاستهلاك. هذا بالإضافة إلى إمكان تبادل البترول بين بريطانيا وبقية دول غرب أوربا عن طريق فروع الشركات العاملة بها وبهذا لا تتأثر أمريكا أو بريطانيا بنقص البترول باستثناء الأعباء المالية لفرق السعر بين البترول الأمريكى الفنزويلى ولأجور النقل المرتفعة سواء لنقل البترول عبر الأطلنطى أو حول أفريقيا .

● ومنع البترول عن أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية يزيد من فاعلية عملية المنع التى يترتب عليها أن تفقد هذه الدول حوالى ٢,٣ مليون برميل يوميًّا من وارداتها البترولية وهذا يوازى حوالى ٦٤٪ من واردات ألمانيا الغربية وبريطانيا ولكنهما

تستطيعان تعويض هذا العجز أيضاً تدريجيا خلال خمسة أو ستة أشهر بزيادة الإنتاج فى أمريكا وفنزويلا وإيران ولذلك فإن بريطانيا وألمانيا الغربية تتعرضان للأزمة البترولية بمجرد استنزاف الرصيد المخزون للاستهلاك الذى لا يتجاوز مدة شهرين أو ثلاثة . هذا بالإضافة إلى الأعباء المالية التى تتحملها هذه الدول لنقل البترول من أمريكا أو فنزويلا عبر الأطلنطى أو من إيران حول أفريقيا .

● واتساع دائرة المنع لتشمل أمريكا وغرب أوربا يضاعف فاعليته لأن العجز فى البترول يبلغ فى هذه الحالة حوالى ٦ ملايين برميل يوميًّا وهو ما لا يمكن تعويضه بالكامل من أى مصدر آخر بسهولة ويمثل هذا العجز حوالى ٧٠٪ من واردات البترول فى أوربا ولكن يمكن تخفيف حدة هذا العجز جزئيًّا بزيادة الإنتاج من أمريكا وفنزويلا وإيران فينخفض إلى ٣٠ أو ٣٥٪ خلال ثمانية أو تسعة أشهر .

● ويصل منع البترول ذروة فاعليته عندما يمنع تدفقه كلية عندئذ يفقد العالم الغربى حوالى ٩,٣ ملايين برميل يوميًّا تحصل منها أوربا الغربية على ٥,٦ ملايين برميل وتحصل اليابان على

ماتتعرض له الدول المعتدية عند منع البترول العربي عنها ...

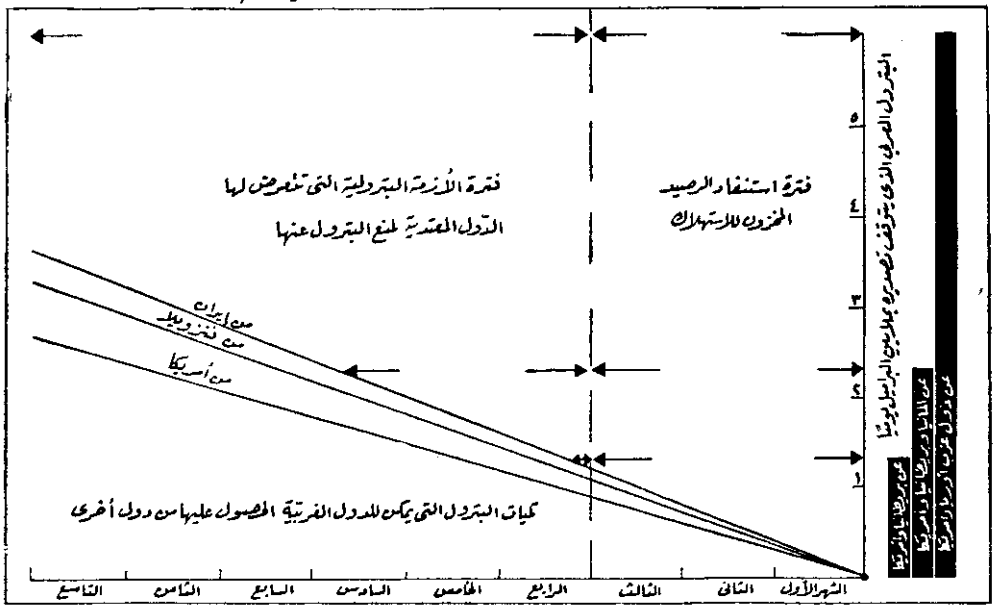

مليون برميل وأمريكا على حوالى ٣٠٠ ألف برميل والباقى موزع بين دول كثيرة فى آسيا وأفريقيا وهذا ما يمثل أكثر من ٥٠٪ من استهلاك العالم خارج دول الكتلة الشرقية وأمريكا مما يترتب عليه أن تعم الأزمة البترولية معظم أجزاء العالم .

أثر منع تدفق البترول على الدول العربية اقتصادياً

إن منع البترول العربى عن الدول المعتدية هو أحد الأسلحة العربية فى المعركة ومن شأنه أن يحيق بالدول العربية بعض الخسائر ولكنها خسائر تقل كثيراً عن خسائر الدول المعتدية ذلك أن البترول الذى يتوقف إنتاجه يظل فى باطن الأرض إلى أن يتم استخراجه فيما بعد فإذا كان عائد الدولة من البترول يبلغ حوالى ٧٥ سنتاً للبرميل الواحد فإن منع إنتاجه لا يفقد الدولة هذا العائد كلية بل يتأخر حصولها عليه خلال فترة المعركة فعند ما يتوقف إنتاج مليون برميل يومياً فإن الدول المنتجة للبترول لا تخسر ٧٥٠ ألف دولار يومياً وإنما تخسر فائدة إيداع هذا الرصيد فى البنك وهو قدر ضئيل فى سبيل الهدف الكبير الذى تحارب من أجله الدول العربية .

ويرتبط بمنع البترول إغلاق خطوط الأنابيب وقناة السويس التى تدر على الدول العربية حوالى ٩٠٠ ألف دولار يوميًّا وهى خسارة لا تعوض كما هو الحال بالنسبة لخسائر توقف البترول كما أنها خسارة ثابتة لا تتأثر بكمية البترول الذى يتوقف إنتاجه.

فإذا ما توقف إنتاج مليون برميل يوميًّا من البترول العربى فإن خسائر الدول العربية تبلغ حوالى مليون دولار يوميًّا وهو ما يوازى سدس الخسائر المباشرة للجانب الأجنبى من منع هذا البترول عنه ولكن ما إن يزيد منع البترول عن ذلك إلى مليونين أو ثلاثة ملايين برميل يوميًّا فإن الخسائر المباشرة للدول المعتدية تتضاعف مرات بينما لا تزيد هذه الخسائر على الدول العربية إلا بقدر ضئيل للغاية لأن خسائر إغلاق الأنابيب وقناة السويس ثابتة لا تتغير وخسائر توقف الإنتاج ضئيلة.

وخسائر الدول المعتدية ذات شقين فهى إما أعباء إضافية نتيجة لارتفاع أسعار الناقلات التى تنقل البترول حول أفريقيا بدلا من المرور عبر قناة السويس، وإما أعباء إضافية لشراء البترول الأمريكى أو الفنزويلى بدلا من البترول العربى المنخفض الثمن.

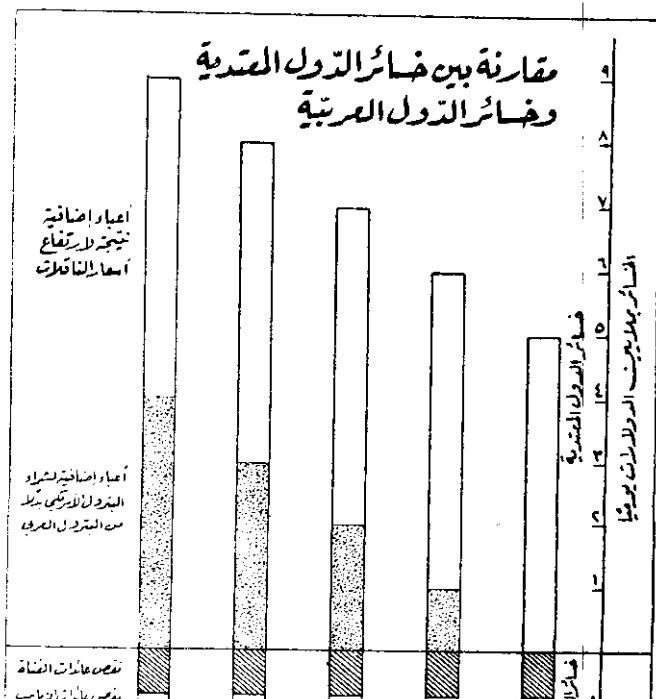
مقارنة بين خسائر الدول المصدرة
وخسائر الدول العربية
أعباء إضافية
نتيجة لارتفاع
أسعار الناقلات
أعباء إضافية لشراء
البترول الايرانى بدلا
من البترول العربى
نقص عائدات الضمانة
نقص عائدات الرسائب
خسائر عائدات الإنتاج
خسائر الدول المصدرة
خسائر الدول العربية
الخسائر بملايين الدولارات يوميا
٤
٣
٢
١
مصر
كمية البترول التى يمتنع تصديرها عن الدول المصدرة بملايين البراميل يوميا

فاعلية منع البترول ومقومات نجاحه

إن هدف منع البترول عن الدول المعتدية هو أن يكون منعه عنها بكميات يتعذر عليها تعويضها بسهولة فتضعف قدرتها على العدوان على أن يكون ذلك فى حدود أقل الخسائر بالنسبة للدول العربية وانطلاقاً من ذلك يتبين أن منع البترول عن أمريكا وبريطانيا لا يحسم الموقف حيث إنه يمكنهما تعويض عجز البترول خلال أشهر استنفاد رصيدها من البترول المخزون لمواجهة الاستهلاك وذلك بالاستعانة بفائض الإنتاج من أمريكا أو زيادة الإنتاج من فنزويلا وإيران وبذلك تتحول مشكلة منع البترول إلى مجرد عبء مالى ومن ثم فإنه من الضرورى توسيع دائرة منع البترول لتشمل أكبر عدد ممكن من دول غرب أوربا باستثناء بعض الدول الصديقة كفرنسا وغيرها من الدول التى يحددها رجال السياسة . عندئذ سوف تزداد فاعلية منع البترول وتتضاعف خسائر الدول المعتدية بينما لا تزيد خسائر الدول العربية إلا بمعدل صغير للغاية .

ثم إن قصر دائرة منع البترول على أمريكا وبريطانيا

يطمئن الدول المعتدية نفسيًّا بأن فى مقدورها مواجهة الموقف فى حين أن توسيع دائرة المنع يفزع هذه الدول وشعوبها من شبح الأزمة حتى قبل حدوثها فعلا فيشتد الطلب على البترول مما يترتب عليه أن تبدأ الأزمة حتى قبل نقص البترول فعلا .

كما أن تضييق دائرة المنع يمكن بريطانيا وأمريكا من المقاومة لمدة طويلة مما يعطى الدول الأخرى المنتجة للبترول فرصة اغتصاب هذه الأسواق كما حدث أيام تأميم البترول الإيرانى فى حين أن توسيع نطاق منع البترول يحسم الموقف بسرعة فلا تتعرض أسواق البترول العربى للضياع .

ولزيادة فاعلية سلاح منع البترول العربى سواء عن بريطانيا وأمريكا فقط أو بتوسيع نطاق ذلك فإن الأمر يستوجب العمل على ما يأتى :

١ ــ التفاهم مع فنزويلا وإيران لعدم انتهازهما فرصة توقف إنتاج البترول العربى بزيادة صادراتها عن المعدل السارى وخاصة أنهما يرتبطان مع بقية الدول العربية المنتجة للبترول فى منظمة الدول المصدرة للبترول وما يقتضيه ذلك من عدم انتهاز أزمات للدول العربية . وسوف ترقب الدول العربية موقفهما لتحديد علاقاتها بهما مستقبلا .

هذا ولا يجب أن نتأثر بعملية التمويه التى تجرى عليها بعض الصحف الغربية بتضخيم الأضرار التى تلحق بالمصالح الغربية نتيجة لمنع البترول عن بريطانيا وهى حملة هدفها الإيهام بأن الضرر قد تحقق فعلا حتى لا نضيق عليهم الخناق أكثر من ذلك فى حين أنهم يعرفون الحقائق والآثار الحقيقة لما يترتب على منع البترول عن بريطانيا وأمريكا ويقدرون نتائج ذلك بدقة .

٢ ــ الاتفاق مع الاتحاد السوفييتى بعدم زيادة صادراته إلى دول غرب أوربا عن المعدل السارى حالياً وخاصة أون إمكانيات الاتحاد السوفييتى كبيرة الأثر فى هذا الصدد ومن حسن الحظ أن الاتحاد السوفييتى أعلن فعلا وأكد فى أكثر من مناسبة أنه لا ينوى زيادة صادراته من البترول .

٣ ــ أن يكون تموين الدول التى يسمح بتصدير البترول العربى إليها فى حدود ما تستهلكه فعلا وليس فى حدود ما كانت تستورده فى الشهور الماضية ، ذلك أن هذه الدول ــ كما أوضحنا ــ تستورد عادة أكثر مما تستهلك لتعيد تصديره وذلك لمنع تسرب البترول العربى نظراً للترابط الوثيق بين دول غرب أوربا أو بين اليابان وشرق أمريكا .

سيطرة الدول العربية على مصالح الدول المعتدية فى شركات البترول

إن منع البترول عن الدول المعتدية هو أحد الأسلحة البترولية ويمكن أن يحقق أثره بطريقة حاسمة إذا ما أحسن استخدامه بطريقة فعالة ولكن برغم ذلك فهو أسلوب قصير المدى ولا يجب أن يكون طويل المدى لأن البترول العربى يجب أن يصل إلى أسواقه الطبيعية ومن ثم تظهر أهمية قيام الدولة العربية بالسيطرة على مصالح الدول المعتدية فى شركات البترول التى تعمل بالبلاد العربية فهذه الشركات تحقق الأرباح ثم تنقلها إلى بلادها فتحصل منها حكوماتها على دخل كبير ومعنى هذا أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية تستخدمان أرباح البترول العربى لمحاربة أبناء الأمة العربية وأن هذه الأموال تنتقل إلى هذه الحكومات نتيجة لمساهمة الأمريكيين والبريطانيين فى هذه الشركات

ومن ثم فقد أصبح هؤلاء المساهمون أداة من أدوات العدوان التى يجب إزالتها بالسيطرة على ما يملكونه من أسهم فى شركات البترول مع تعويضهم عنها .

وما من شك فى أن حق الدول العربية ممارسة هذه السيطرة للمحافظة على مصالح البلاد ولكن العبرة ليست فى مجرد الحق القانونى ولكن فى إمكانية تنفيذ هذه السيطرة عمليًّا وهو ما يتوقف على تضامن الدول العربية فى اتخاذ وتنفيذ هذا الإجراء فإذا انفردت بذلك دولة أخرى فإنها تتعرض للمحاربة والضغط عليها اقتصاديًّا وسياسيًّا ومن قبل الشركات وحكوماتها .

أما إذا أجمعت الدول العربية على ذلك فإنها تضع الدول المعتدية أمام الأمر الواقع فهذه الدول لا تستطيع الاستغناء عن البترول العربى بأكمله فقد تستطيع أن تستغنى عن إنتاج الدولة التى تنفرد بهذا الإجراء ولكنهالاتستطيع مقاطعة الدول العربية مجتمعة .

إمكانية تأميم البترول العربى ومقومات نجاحه

يعمل فى الدول العربية عدد كبير من شركات البترول الأجنبية بعضها من الشركات الكبرى التى تهيمن على صناعة البترول فى العالم كشركات أسو وكالتكس وموبيل وجلف وكاليفورنيا الأمريكية والبترول البريطانية وشل وبعضها أصغر حجماً وقدرة كالشركات المستقلة الأمريكية واليابانية والألمانية والفرنسية، ومنها شركات بان أمريكان وفيليبس وكونتنتال وغيرها. وبعضها شركات حكومية أجنبية كمؤسسة إينى الإيطالية والشركات الحكومية الفرنسية والألمانية والأسبانية .

وتسيطر المصالح الأمريكية والبريطانية على معظم هذه الشركات فتبلغ الأموال الأمريكية حوالى ٦٠ ٪ والبريطانية ١٩ ٪ والباقى أموال هولندية وفرنسية وإيطالية وألمانية وتتشابك هذه المصالح فى مختلف الشركات وأغلب هذه الشركات مملوكة كلية للمصالح الأجنبية باستثناء بعض شركات الجزائر وشركات الجمهورية العربية المتحدة التى تساهم فيها الدول بنسبة ٥٠ ٪ أى أنها نصف مؤممة .

وتمتلك هذه المصالح الأجنبية مجموعة من المساهمين غالبيتهم

من الأمريكيين والبريطانيين الذين استثمروا فى هذه الشركات أموالاً طائلة ولكن الأرباح الوفيرة التى تحققها عمليات البترول قد مكنتهم من استعادة معظم أموالهم إذ يحققون أرباحاً تقدر بحوالى ٢٤٠٠ مليون دولار سنوياً وتمثل حوالى ٦٠ ــ ٧٠ ٪ من الأموال التى يستثمرونها فى الوقت الحاضر .

ويذهب جزء كبير من هذه الأرباح إلى الخزانة الأمريكية والبريطانية فتساهم فى تدعيم العدوان على الأمة العربية . ومعنى هذا أن مساهمة الدول المعتدية فى شركات البترول أصبحت مصدر قوة للمعتدين وضرراً يحيق بالعالم العربى . دون أن يستطيع المساهمون الأمريكيون والبريطانيون وغيرهم ــ الذين يبلغ عددهم بالملايين ــ أن يقفوا إلى جانب الأمة العربية دفاعاً عن مصالحهم الاقتصادية نتيجة لتسلط العناصر الصهيونية على حكوماتهم . فقد حاولت شركات البترول منع ترومان من الاعتراف بإسرائيل ولكنها لم تنجح كما حاولت أخيراً على حد قول مجلة «الأكونوميست» أن تضغط على حكوماتها لصالح العرب ولكنها لم تفلح أيضاً .

فإذا ما أرادت الدول العربية أن تدعم اقتصادياتها لمواجهة المعتدين وفى ذات الوقت تحرم هؤلاء المعتدين من الأموال التى يحصلون عليها عن طريق شركات البترول فسبيل ذلك هو تأميم

مصالح الدول المعتدية فى هذه الشركات .

والتأميم له مستويات مختلفة : إما أن يكون تأميماً شاملاً للمصالح الأجنبية فى هذه الشركات أو تأميماً لمصالح الدول المعتدية فقط الأمريكية والبريطانية منها وتبلغ حوالى ٧٩ ٪ وإما أن يكون تأميماً جزئيًّا وهو بمساهمة الدولة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ فى شركات البترول كما هو الحال فى الجزائر أو فى الجمهورية العربية المتحدة .

مستلزمات التأميم ومقومات نجاحه :

إن تأميم البترول يستلزم ويترتب عليه عدة إجراءات منها قيام الدول العربية بإدارة المنشآت البترولية وتصريف إنتاج البترول وتعويض المساهمين الأجانب ، وجميعها إجراءات لا تعوق عملية التأميم أو يتعذر تنفيذها ولكن النجاح فيها يتوقف على تضامن الدول العربية تضامناً تامًّا .

● **فإدارة المنشآت البترولية** . . لا تكتنفها الصعاب ذلك أن عمليات إنتاج البترول العربى تعتمد على استغلال عدد محدود من الآبار وتكاد تكون إدارتها ميكانيكية وخاصة أننا بصدد إدارة منشآت تم تجهيزها وتشغيلها . وإذا كان هناك نقص

فى الخبرة المحلية فيمكن استكمالها من الدول الصديقة فى غرب أوربا أو شرقيها أو غيرها ، هذا بالإضافة إلى أن الخبرة فى عمليات البترول لم تعد كما كانت عليه فيما مضى مقصورة على شركات إنتاج البترول بل أصبحت تتولاها شركات متخصصة فى مقاولات البحث والحفر والإنشاءات البترولية . وأصبح دور شركات إنتاج البترول مقصوراً على تحويل وتخطيط وتنسيق ما يقوم به المقاولون. ويمكننا بطبيعة الحال استخدام هؤلاء المقاولين من أية دولة شرقية كانت أو غربية للقيام بهذه العمليات لقاء الأجر اللازم.

● **وتصريف إنتاج البترول** . . لا تكتنفه أيضاً المصاعب وخاصة فى المراحل الأولى لاعتماد الدول المستهلكة عليه اعتماداً أساسياً فالبترول العربى يعطى حوالى ٦٠ — ٨٠ ٪ من احتياجات الدول الصناعية الكبرى كإيطاليا وألمانيا الغربية وفرنسا واليابان وأسبانيا وبلجيكا وهولندا كما أنه يمكن استخدامه لتعويض الشركات المؤممة .

توثيق الصلات مع الدول المستهلكة :

ولكننا سوف نحتاج فى المدى الطويل إلى توثيق صلاتنا مع الدول المستهلكة بصفة عامة باعتبارها السوق الطبيعية للبترول

العربى . ومما يجدر ذكره وملاحظته أن أكبر الدول المستهلكة للبترول العربى هى أقل الدول مساهمة فى شركات البترول ، والعكس صحيح فأمريكا تساهم بحوالى ٦٠ ٪ من الأموال التى تستغل فى شركات البترول ولكنها لا تستهلك منه سوى ٣ ٪ وبريطانيا تساهم بحوالى ١٩ ٪ وتستهلك منه حوالى ١٠ ٪ وفرنسا تساهم بقدر ما تستهلك أما بقية الدول كاليابان وهولندا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وأسبانيا فلا تساهم إلا بقدر ضئيل بينما تستهلك الجزء الأكبر من البترول العربى .

ومعنى هذا أن تأميم المصالح البريطانية والأمريكية لا يؤثر كثيراً فى علاقتنا الاقتصادية بكبرى الدول المستهلكة للبترول العربى . ذلك أن شركات البترول الأمريكية والبريطانية تقوم فى الواقع بدور الوسيط بين الدول العربية المنتجة للبترول وبين الدول الأوربية وغيرها المستهلكة له وتعمل على استغلال الطرفين .

وذلك ما أثار هذه الدول المستهلكة ضد الشركات الأمريكية والبريطانية فأخذت تعمل تدريجياً على التخلص من سيطرتها بإنشاء مؤسسات بترولية وطنية خاصة أو حكومية لتنتزع النشاط البترولى من هذه الشركات الوسيطة، وبهذا نشأت مؤسسة إينى

الإيطالية ومجموعة الشركات الفرنسية والألمانية والأسبانية ، ومنها الخاص ومنها الحكومى، واستطاعت هذه الشركات أن تنتزع من الشركات الأمريكية والبريطانية بعض سيطرتها على صناعة البترول فى أوربا فانتزعت منها حوالى ٤٥٪ من طاقة معامل التكرير فى عام ١٩٦٦ (وهو أهم نشاط بترولى فى أوربا) بعد أن كانت الشركات الأمريكية والبريطانية تسيطر على معظم هذه المعامل فيما مضى .

ومعنى هذا أن فرص التعاون المباشر بين الدول العربية المنتجة للبترول وبين الدول الأوربية المستهلكة ـ دون حاجة إلى الشركات الوسيطة البريطانية الأمريكية ـ أمر قائم مما يفتح مجالاً كبيراً لتصريف البترول العربى بعد تأميمه مما يحقق مصلحة المنتجين والمستهلكين .

● **تعويض المساهمين** : وذلك أقل الاعتبارات أهمية فى تأميم البترول لأن الأرباح السنوية للبترول العربى تبلغ حوالى ٦٠ ـ ٧٠ ٪ من الأموال المستثمرة وبهذا يتيسر للدول العربية تعويض المساهمين عن أموالهم من الأرباح الإضافية التى تؤول إلى الدول نتيجة للتأميم خلال سنتين أو ثلاث سنوات بالإضافة إلى زيادة عائدات الدولة .

● **تضامن الدول العربية لنجاح التأميم :** ولعل هذا هو أهم اعتبار يتوقف عليه نجاح التأميم فهو بمثابة صمام الأمن إذا لم يكن محكماً تعرضت عملية التأميم للمتاعب فالدول العربية تنتج البترول بغزارة وتستطيع أن تزيد إنتاجها بسرعة فإذا تخلت دولة أو دولتان منها عن المجموعة العربية فإنهما تستطيعان بالاشتراك مع الدول الأخرى غير العربية المنتجة للبترول أن تمكنا الشركات المؤممة من محاربة بقية الدول العربية فى الأسواق والضغط عليها اقتصادياً .

لذلك يصبح تضامن الدول العربية أمراً حتمياً لتأميم البترول وليس فقط فيما يتعلق باتخاذ قرار التأميم أو الالتزام به بل بالتضامن فى تنفيذه وتنسيق جهود الدول العربية كوحدة بترولية واحدة . ذلك أنه يترتب على التأميم استئناف إنتاج البترول وإعادة فتح أنابيب البترول وقناة السويس وعرض البترول فى الأسواق . فإذا لم يكن هناك ما ينظم عملية الإنتاج فإن أى دولة عربية تشذ عن المجموعة تستطيع أن تزيد وتضاعف إنتاجها فتخفض الأسعار فيستفيد المستهلكون على حساب المنتجين وتضار الدول العربية التى تؤمم البترول .

أقوى من موقف إيران عام ١٩٥١ :

وإجماع الدول العربية على تأميم البترول يضعها فى موقف أقوى مما كانت عليه إيران عندما حاولت ذلك فى عام ١٩٥١ وذلك :

● لأن إيران كانت وقتئذ لا تنتج سوى ٦٦٠ ألف برميل يومياً وهو يوازى حوالى ٧٪ من إنتاج العالم خارج الكتلة الشرقية فى حين أن الدول العربية تنتج حالياً ١٠ ملايين برميل يومياً أى حوالى ٣٠ ٪ من الإنتاج العالمى خارج الكتلة الشرقية .

● ولأن شركات البترول العالمية أصبحت تعتمد أكثر مما مضى على موارد البترول العربى فهى تنتج من هذه الموارد أكثر من ٥٠ ٪ مما تنتجه من مناطق العالم مجتمعة فهى موردها الرئيسى الذى تمون منه أسواقها فى غرب أوربا .

ولذلك فإذا كانت الشركات الأجنبية قد استطاعت أن تستغنى عن بترول إيران فى عام ١٩٥١ فإنها لا تستطيع ذلك بالنسبة للبترول العربى ما دامت الدول العربية متضامنة فى التأميم .

وبالرغم عن ذلك فإن عدم نجاح تأميم البترول فى إيران فى عام ١٩٥١ لم يكن لاعتبارات بترولية وإنما كان نتيجة

لإسقاط حكومة مصدق بتأثير المؤامرات التى دبرتها هيئة المخابرات الأمريكية .

هل نمنع البترول أم نؤممه ؟

إن البترول قوة وقدرة فعالة وأثره عميق سواء فى حالة منعه عن الدول المعتدية أو فى تأميم مصالح الدول المعتدية ولكن فاعليته فى كلتا الحالتين ليست تلقائية وإنما تتوقف على مدى التضامن العربى فإن كان مجرد حماسة وانفعال فلا أثر لهذا السلاح ولا جدوى منه وإن كان تضامناً حقيقياً كان السلاح فعالاً وعندئذ تتحدد طريقة الاستعمال بقدر عمق هذا التضامن :

- فأولى درجات هذا التضامن تتمثل فى منع البترول عن المعتدين .
- وثانيتها فى تأميم مصالح الدول المعتدية فى شركات البترول .

ومنع البترول بطريقة حاسمة يحرم المعتدين من مورد أساسى لقاء تضحية ضئيلة من الدول المنتجة تقابلها تضحية أكبر منها من الدول التى يمر بها البترول .

وتأميم البترول يزيد من دخل الدول العربية منفردة ويدعم اقتصادياتها ويحرم المعتدين من الأموال التى تساعدهم فى العدوان وبذلك تقوى الأمة العربية مجتمعة .

الدول المستهلكة للبترول العربى أقلها مساهمة
فى شركات البترول بالدول العربية

الدولة	نسبة ما تستهلكه من البترول العربى	نسبة ملكيتها فى شركات البترول
الولايات المتحدة	٪ ٣	٪٦٠
بريطانيا	٪١٠	٪١٩
هولندا	٪ ٥	٪ ٣
إيطاليا	٪١٣	٪١,٧
ألمانيا الغربية	٪١٠	٪ ,٥
فرنسا	٪١٠	٪١١
اليابان	٪١٠	٪٢,٥
بلجيكا	٪ ٢	—

من أين تحصل الشركات العالمية على البترول
لأسواقها فى أوربا وآسيا

شركة	من الدول العربية	من مصادر أخرى
البترول البريطانية	٪٦٤	٣٦
اسو ستاندرد	٪٨٦	٪١٤
ستاندرد كاليفورنيا	٪٧٠	٪٣٠
كالتكس	٪٥٥	٪٤٥
شل	٪٢٩	٪٧١
موبيل	٪٦٢	٪٣٨

دور البترول فى التنمية الاقتصادية لدول العالم العربى

يمكن إن يقال أن الدول العربية مجتمعة هى أغنى الدول بترولياً ، فهى تنتج حوالى ٣٠ ٪ من إنتاج العالم أجمع ، وتختزن فى أرضها حوالى ثلثى المخزون من البترول فى العالم ، وإن هذا المخزون يمكنها من مواصلة الإنتاج لما لا يقل عن سبعين عاماً أخرى .

ولكن البترول مورد طبيعى لا يتجدد . . فما يستخرج منه لا يعوض ثانية . . بل تفقده البلاد ، وذلك على العكس من الإنتاج الزراعى أو الصناعى ، فالأرض الزراعية تجدد محصولها كل موسم ، والمصنع يجدد إنتاجه كل يوم . . أما حقل البترول فهو مستودع فى باطن الأرض يتناقص تدريجياً بمقدار ما ينتجه إلى أن ينفد فى النهاية بعد ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠ سنة دون أن يتجدد البترول فيه ثانية ، فقد يكتشف حقل آخر بجواره ، ولكن هذا الحقل أيضاً يجف بعد فترة من الزمن .

فالثروة البترولية فى الأرض العربية برغم ضخامتها تتناقص تدريجياً وسيأتى ذلك اليوم الذى تستنفد نهائياً ، وقد يكون هذا

بعد سبعين أو ثمانين أو مائة سنة وهى فترة مهما طالت قصيرة فى عمر الأمم . وأمامنا الدليل على ذلك ما يحدث الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تنتج سنوياً حوالى ٣٠٠٠ مليون برميل من المخزون لديها وقدره ٣٨٠٠٠ مليون برميل أى بنسبة ١ : ١٣ ، وفنزويلا وتنتج حوالى ١٢٠٠ مليون برميل من المخزون لديها الذى تناقص إلى ١٧٠٠٠ مليون برميل أى بنسبة ١ : ١٥ .

وعند تناقص الإنتاج يتناقص الدخل . . فماذا يكون مصير الدول العربية وقتئذ وبصفة خاصة مصير الدول التى تعتمد اعتماداً أساسياً على البترول كمورد للدخل كالسعودية والعراق والكويت وليبيا ؟ ماذا يكون مصيرها إذا لم تستخدم عائداتها من البترول فى بناء قاعدة اقتصادية تدر عليها دخلا متجدداً؟ .

هذه هى مسئولية الجيل الحاضر الذى يستمتع باستغلال الموارد البترولية ويستفيد من خبرته . . إنها مسئولية فى توفير وسائل الحياة للأجيال المقبلة ، وسبيل ذلك هو استخدام عائدات البترول فى تكوين أنشطة اقتصادية متجددة لتعتمد عليها الأجيال المقبلة .

عائدات البترول الحالية :

إن ما تحصل عليه الدول العربية من إنتاج البترول يقل عن حقها الطبيعي من استغلال هذا المورد ، ولكنه بالرغم عن ذلك فإنه يكون مورداً كبيراً . . فقد حصلت الدول العربية خلال العشر سنوات الماضية على العائدات الآتية من إنتاج البترول :ـ

(مقدرة بملايين الدولارات) :

	الكويت	السعودية	العراق	قطر والبحرين وأبو ظبي	ليبيا	الجزائر
١٩٥٦	٣١٠	٣٠٠	١٩٣	٤٧		
١٩٥٧	٣٣٨	٣٢٣	١٣٧	٥٧		
١٩٥٨	٤٢٥	٣١٠	٢٢٤	٧٢		
١٩٥٩	٤٠٥	٣١٥	٢٤٣	٦٩		
١٩٦٠	٤٦٥	٣٥٥	٢٦٦	٧٠		
١٩٦١	٢٦٤	٣٩٦	٢٦٦	٧٠	٣	
١٩٦٢	٥٢٦	٤٤٦	٢٦٧	٧٥	٣٩	
١٩٦٣	٥٥٥	٤٨٩	٣٠٨	٨٣	١٠٩	
١٩٦٤	٦٢٤	٥٥٢	٣٥٣	٩٥	١٩٧	١٨٤
١٩٦٥	٦٣٦	٦٣٩	٣٦٨	١٢٠	٤٢٢	—
١٩٦٦	٦٧٢	٧٥٤	٣٨٨	١٣٨	٥٢٠	—

هذا بالإضافة إلى ما تحصل عليه دول مرور البترول كسوريا ولبنان والجمهورية العربية المتحدة ، والذى يقدر بحوالى ٣٥٠ مليون دولار سنوياً .

مدى استخدام هذه العائدات :

تستخدم بعض الدول عائداتها استخداماً كاملا فى مشروعات التنمية الاقتصادية ، ولكن أكثرها لا يستخدم بقدر كاف . . أو أن مشروعات التنمية التى يمكن تنفيذها لا تحتاج إلى هذا القدر من العائدات ، فقد أجرى فيرست ناشنال سيتى بنك دراسة مقارنة لدخل بعض الدول العربية من البترول ، ولما ينفق فيها على مشروعات التنمية وذلك خلال الفترة من ١٩٥٤ — ١٩٥٩ فتبين ما يأتى : —

	الدخل بالمليون دولار	ما أنفق على المشروعات بالمليون دولار المئوية	النسبة
ج . ع . م	٢٥٠	٣٣٦	٪ ١٣٥
السعودية	١٧٥٩	٢٨٦	٪ ١٦
العراق	١٢٢٣	٨٣٩	٪ ٧٠
الكويت	١٧٧٦	٣٩٢	٪ ٢٢
لبنـــان	١١,٤	٤٢	٪ ٣٦٠

ولعل الكويت فى مقدمة الدول العربية التى يفيض دخلها على احتياجاتها بقدر كبير . . ففى خلال الفترة من ١٩٤٩ — ١٩٦٥ بلغت عائداتها المباشرة حوالى ٥١٠٠ مليون دولار استخدم منها قدر كبير فى تعمير البلاد والخدمات الاجتماعية والأشغال العامة ، وتبقى بعد ذلك فائض يبلغ حوالى ١٠٠٠ مليون دولار . كما تدل كذلك تقديرات الخطة الخمسية الكويتية على تزايد هذا الفائض فيقدر الوفر القومى فى القطاعين العام والخاص خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٠ — بحوالى ٢٢٠٩ مليون دولار يستثمر منها كليًّا حوالى ٨٣٢ مليون دولار فقط ، والباقى وهو ١٣٧٧ مليون دولار يفيض على حاجة الاستثمارات المحلية .

وتبين الدراسات التى أجرتها بعض أجهزة هيئة الأمم أن الأموال الفائضة عند خمس من الدول العربية المنتجة للبترول وهى الكويت والسعودية والعراق وقطر والبحرين ، تبلغ خلال الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٧٠ حوالى ٥٣٠٤ مليون دولار . كما يتضح من البيان الآتى :

فائض الأموال فى بعض الدول العربية المنتجة للبترول

	العراق	السعودية	قطر والكويت والبحرين	المجموع
١٩٦٠	٦٥	٢٥	٢٥٧	٣٤٧
١٩٦١ – ١٩٦٥	٣٩٦	١٦٥	١٥٦٦	٢١٢٧
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٥٦٢	٢٥٨	١٠١٠	٢٨٣٠
	١٠٢٣	٤٤٨	٣٨٣٣	٥٣٠٤

فالظاهرة العامة هى أن كبرى الدول العربية المنتجة للبترول تفيض لديها الأموال على حاجتها ، فى حين تشتد حاجة بقية الدول العربية كسوريا والأردن ولبنان والجمهورية العربية المتحدة للأموال لتنفيذ مشروعاتها الإنتاجية الضخمة ، وتضطر فى كثير من الأحوال إلى اقتراض الأموال الأجنبية لعدم كفاية مدخراتها لتنفيذ مشروعات التنمية ، وذلك نظراً لكثافة السكان بها ولوجود إمكانيات كبيرة لمشروعات كثيرة ، وذلك على العكس من

الدول التى تفيض فيها العائدات على الحاجة ، والتى مجموع سكانها ١٥ مليون نسمة موزعة بين :

الكويت	٢٥٠,٠٠٠ نسمة
البحرين	١٥٠,٠٠٠ نسمة
العراق	٦٨٠٠,٠٠٠ نسمة
السعودية	٦٨٠٠,٠٠٠ نسمة
أبو ظبى	١٨,٠٠٠ نسمة
قطر	٥٥,٠٠٠ نسمة

مجالات استخدام هذه العائدات :

إن مجالات استخدام عائدات البترول لتطوير الاقتصاد العربى متعددة، منها ما يتعلق بصناعة البترول ذاتها فى مجال استغلال موارد البترول أو نقل البترول بالأنابيب والناقلات أو تكريره وتصنيعه ، ومنها ما يتعلق بمشروعات التعمير كاستغلال موارد المياه أو مشروعات الرى أو زراعة الأراضى أو تنمية الثروة الحيوانية ، ومنها ما يتعلق باستغلال الموارد المعدنية المتوافرة فى الدول العربية كالكبريت والفوسفات ، والحديد — ونتناول ذلك تفصيلياً فيما يلى :

صناعة البترول :

لم تعد صناعة البترول فى العالم العربى تحتمل استمرار تولى الشركات الأجنبية هذه العمليات بمعزل عن الدول العربية، وإذا كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية التى سادت العالم العربى فيما سبق قد أباحت ذلك . . فإن استمرار هذا الوضع أصبح غير ذى موضوع . . بل يستوجب أن يحل محله أسلوب يتلاءم مع التطورات الاقتصادية والسياسية للعالم العربى ، وذلك بأن تتولى المؤسسات الوطنية شئون هذه الصناعة سواء أكانت مؤسسات خاصة أم عامة . . على أن تتولى ذلك بمفردها إذا استطاعت، أو بالاستعانة بالمؤسسات الأجنبية إذا لزم الأمر وذلك بما لا يتعارض مع سيطرة الجانب الوطنى على استغلال هذه الموارد .

وقد اتجه الكثير من الدول العربية هذا الاتجاه فى الجزائر والكويت والعراق والجمهورية العربية المتحدة وسوريا والسعودية ، ومن ثم ظهرت المؤسسات الوطنية لتتولى بعض المشروعات البترولية فى بلادها مستخدمة بعض عائداتها البترولية ، ولكن ذلك لا يمثل فى كبرى الدول العربية المنتجة للبترول إلا جزءاً صغيراً من النشاط البترولى ، ولا يزال الجزء

الأكبر منه فى أيدى الشركات الأجنبية .

وقد حاول بعض هذه الدول انتزاع ذلك منها كليًّا أو جزئياً ، فلم تحقق نجاحاً يذكر . ذلك أنه أمر لا يتيسر تحقيقه إلا بعمل موحد تقوم به الدول العربية تجاه هذه الشركات ، فلا تجد مناصاً من الموافقة والاستجابة عندئذ يتهيأ للدول العربية استخدام ما يفيض من عائداتها البترولية فى تنمية مواردها البترولية كمستثمر أو كمساهم فى هذه المشروعات . . فيزداد دخلها ويتضاعف .

ثم هناك عمليات نقل البترول من حقول البترول إلى أسواقه سواء بواسطة أنابيب البترول أو بالناقلات ، ومجال ذلك يتسع للكثير من الاستثمارات لمد الأنابيب الإضافية وإنشاء أسطول للناقلات لمواجهة الزيادة المضطردة فى إنتاج البترول العربى وما ينقل إلى أسواق أوربا وآسيا الذى يقدر له أن يبلغ ١٠ ملايين برميل فى عام ١٩٨٠ .

وهناك مشروعات تكرير وتصنيع البترول الخام والغاز الطبيعى ، فالبترول الخام لا يكرر منه محليًّا إلا حوالى ١٧,٦ ٪ ، والباقى يصدر خاماً إلى الأسواق ، والغاز يحرق ٨٠ ٪ من إنتاجه ، وهو ما تبلغ قيمته حوالى ٢٥٠ مليون دولار سنويًّا .

وإمكانيات تكرير خام البترول وتصنيع الغاز لإنتاج البتروكيمائيات من المشروعات الحيوية للعالم العربى التى يمكن إقامة مشروعاتها على شواطئ البحر الأبيض فى مواجهة أكبر الأسواق العالمية للمنتجات البترولية وللمواد البتروكيمائية ولكن تنفيذ هذه المشروعات لا يعوقها فقط توفير الاستثمارات اللازمة ، وإنما تصطدم أساساً برغبة الدول المستهلكة ، وهى الدول الأوربية بإقامة هذه المشروعات فى بلادها واستجابة شركات البترول لهذه الرغبة ومراعاتها لمطالب المستهلكين وتجاهلها لمصالح المنتجين ، وذلك بسبب تضامن الدول المستهلكة التى تربطها بشركات البترول مصالح وثيقة ، بينما المنتجون دويلات متفرقة ، ولذلك تضحى الشركات بمصالحهم ، فإذا ما ترابط المنتجون من الدول العربية للدفاع عن مصالحهم ، فلن تجد شركات البترول والدول المستهلكة بداً من قبول الأمر الواقع وإقامة هذه المشروعات فى مناطق إنتاج البترول أو على الأقل فى مساهمة الدول المنتجة فى المشروعات التى تقام فى مناطق الاستهلاك ، وعندئذ تستطيع الدول العربية استخدام فائض عائداتها فى هذه المشروعات ومضاعفة أرباحها من البترول .

وهناك مشروعات تسويق المنتجات البترولية التى تضطلع بها المؤسسات الوطنية فى أسواق الدول العربية جزئيًا أوكليًا ، ولكن الأهم من ذلك هو المساهمة فى تسويق هذه المنتجات فى الأسواق الأجنبية ، وقد بدأت الكويت فى ذلك بتسويق منتجاتها فى بريطانيا والدنمارك ، فلعلها خطوة أولى تتلوها خطوات أخرى .

وعلى ذلك فإن مجالات الاستثمار فى مشروعات البترول متعددة ، وبعضها تتولاه الدول العربية منفردة ، وبعضها يحتاج إلى تعاون أكثر من دولة فى تنفيذه كمشروعات أنابيب البترول أوناقلاته،وبعضها يحتاج إلى تضافر وتضامن كافة الدول العربية المنتجة للبترول كمشروعات تكرير وتصنيع البترول لا لتمويله فقط . . بل لإقرار مبدأ تكرير وتصنيع البترول العربى محليًا أو لإشراك الدول المنتجة فى معامل التكرير وتصنيع البترول التى تنشأ فى مناطق الاستهلاك .

مشروعات التعمير :

ومنها مشروعات توفير المياه فى الأراضى الصحراوية التى تنضب آبارها نتيجه زيادة الاستهلاك بالنسبة لما تدره الأمطار

القليلة بهذه المناطق وما يستوجب ذلك من البحث عن موارد جديدة أو تقطير مياه البحر للمحافظة على مورد الحياة للبدو فى هذه المناطق .

ومنها مشروعات الرى والزراعة للمساحات الشاسعة من الأراضى الصالحة للزراعة التى تبلغ مساحاتها حوالى ٣٠٠ مليون فدان موزعة بين سوريا والعراق والسودان والجزائر ، ولكن لا يزرع منهاسوى ٤٢ مليون فدان فقط أى ما يوازى ١٥٪ وهى لا تزرع بانتظام ، وإنما من وقت لآخر . فى حين تفتقر بعض الدول العربية إلى المزيد من المنتجات الزراعية أو يلجأ بعضها إلى استصلاح الأراضى الصحراوية بينما تبقى ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة بلا زرع .

مساحة المناطق الصالحة للزراعة وما يزرع منها فى بعض الدول العربية

	عدد السكان		مساحة الأراضى الصالحة للزراعة	مساحة المزروع منها
سوريا	٤,٩	ملايين	١٥	٦,
العراق	٦,٥	»	٥٥	١٢
السودان	١٠,٣	»	١٩٠	١٢
الجزائر	١١	مليوناً	٤٠	١٢
			٣٠٠	٤٢

ومنها مشروعات تنمية الثروة الحيوانية كالثروة الضخمة الموجودة بالسودان التى تقدر بحوالى ٢٢ مليون رأس من الغنم والبقر والجمال ، والتى تحتاج إلى الوسائل العلمية لإكثارها والاستفادة منها مما يعد مورداً غزيراً للحوم التى يحتاج إليها العالم العربى ويستورد الكثير منها من الخارج .

ومشروعات تنمية الموارد المعدنية التى ثبت وجود بعضها بكميات اقتصادية مثل الكبريت الصخرى فى العراق والحديد

والفوسفات فى شمال أفريقيا واستغلال هذه الموارد يفتح مجالات عمل جديدة لأبناء الأمة العربية وتؤدى إلى تنويع مصادر دخلها وذلك نظراً لضخامة هذه الموارد :

فيوجد من الحديد	٢٧٠٠	مليون طن بالجزائر
	٨٨٨	مليون طن بمراكش
	٩٣٦	مليون طن بتونس
ويوجد من الفوسفات	٢١٠٠٠	مليون طن بمراكش
	٢٠٠٠	مليون طن بتونس
	١٠٠٠	مليون طن بالجزائر

وهو ما يزيد على نصف احتياطى الفوسفات الموجود بالعالم.

تنسيق الجهود العربية :

لقد وهب الله الأمة العربية إمكانيات كبيرة تمكنها من أن تحيا حياة رغدة .

فهناك ١٠٠ مليون نسمة تعيش فى العالم العربى .

ولديها ثروة بترولية ضخمة تعتبر أهم مورد للطاقة فى العالم.

ولديها حوالى ٣٠٠ مليون فدان تصلح للزراعة .

ولديها موارد معدنية ضخمة .

وتحتل مركزاً جغرافياً ممتازاً يقع بين ملتقى القارات الثلاث فتشرف بذلك على أهم الطرق البحرية فى العالم .

وبهذا اجتمعت للأمة العربية المقومات التى تمكنها من تكوين وحدة اقتصادية كبرى ذات شأن فى المجال الدولى .

ولكن تفتيت هذه الوحدة إلى مجموعة من الدويلات الصغيرة ذات الحدود المصطنعة أفقدتها الكثير من عناصر القوة وتحالفت عليها الدول المتقدمة صناعياً مستعينة ببعض الشركات . وجعلت من هذه المنطقة مستودعاً للمواد الخام وأهمها البترول بالإضافة إلى بعض المواد الأخرى كالقطن والفوسفات والحديد بهدف أن تظل هذه المنطقة مستودعاً لهذه المواد التى تحصل عليها أوربا بأرخص الأسعار . وركزت اهتمامها على أهم مورد فيها وهو البترول تحصل عليه بالكميات التى ترغب فيها وبالأسعار التى تحددها وتسدد ثمنها للدول العربية . . ثم تعود فتسترد بعض ما دفعته بتصدير المنتجات المصنعة إليها من كماليات وضروريات وما يفيض من عائدات البترول يجد طريقه كذلك إلى الدول الصناعية الكبرى فى هيئة أرصدة فى البنوك أو أموال موظفة وهكذا أصبحت صناعة البترول لا تؤثر تأثيراً يذكر على الاقتصاد القومى العربى .

والبترول كما هو معروف ثروة زائلة سوف ينتهى أثرها خلال خمسين أو مائة سنة ، وبهذا تضيع هذه الثروه دون أن تترك أثراً ملموساً فى الأمة العربية .

وما من شك فى أن الخلاص من ذلك هو بتوحيد الوطن العربى وإزالة هذه الحدود المصطنعة التى وضعت خصيصاً بهدف استغلال هذه المناطق وإخضاعها لمصالح المستعمرين ، ولكن إلى أن يتحقق ذلك ويتمكن أبناء الأمة العربية من توحيد صفوفهم فإن من صالح الدول العربية أن تنسق جهودها فى المجالات الآتية :

١ — مواجهة الشركات الأجنبية :

لقد استطاعت الدول المنتجة للبترول وهى الدول العربية ومعها إيران وفنزويلا من التكتل فى منظمة الدول المصدرة للبترول ، فساعدها ذلك على زيادة عائداتها وتستطيع الدول العربية بمفردها أن تواجه الشركات الأجنبية للحصول على حقها الطبيعى من البترول سواء من حيث زيادة العائدات أو مساهمة المؤسسات الوطنية فى نشاط هذه الشركات أو المطالبة بتصنيع وتكرير جزء من البترول محلياً ، وجميعها

مطالب تتطلع إليها الدول العربية وتحاول الحصول عليها ، ولكنها جهود فردية لا تثمر ولا تلقى اهتماماً من شركات البترول ، ولكن إجماع الدول العربية على ذلك يضع هذه الشركات أمام الأمر الواقع لأنها لا تستطيع الاستغناء عن إنتاج الدول العربية وهو ٩ ملايين برميل يوميا .. فقد تستطيع الاستغناء عن إنتاج دولة منها ، ولكنها لا تحتمل مقاطعة الدول العربية جميعها . . ولا شك أن شركات البترول تعلم خطورة هذا الاتفاق بين الدول العربية ، ولهذا تحرص على التفرقة بينها لكى تأمن عاقبة هذا الإجماع .

٢ ــ تقوية المؤسسات الوطنية فى الدول العربية :

لقد تميزت السنوات الأخيرة بظهور الكثير من مؤسسات البترول الوطنية فى الدول العربية لتتولى تنفيذ أكبر قد من النشاط البترولى ، وهذا هو التطور الطبيعى الذى يجب أن تحرص عليه كل دولة عربية . . لكن ما تقوم به هذه المؤسسات فى الدول العربية الكبرى المنتجة للبترول لا يمثل إلا جزءاً ضئيلا من النشاط البترولى ، ولا ينتظر أن تنمو هذه المؤسسات فى ظل منافسة الشركات الكبرى التى تسيطر على معظم النشاط

البترولى بالدولة ولن تستطيع أى دولة بمفردها أن تفتح لمؤسساتها الوطنية طريقاً عريضاً فى النشاط البترولى ما لم تتعاون الدول العربية فى هذا الشأن بأن تقرر مثلا بأن يكون لمؤسساتها الوطنية حق المساهمة بنسبة ٥٠ أو ٥١٪ من أسهم الشركات الأجنبية.. فإذا اجتمعت الدول العربية على ذلك . . فلا مناص للشركات الأجنبية من الاستجابة لها .

٣ ــ المساهمة فى تنفيذ مشروعات نقل البترول بالأنابيب أو بالناقلات لمواجهة الزيادة المضطردة فى إنتاج البترول العربى . والكثير من هذه المشروعات قد تمت دراستها وفى انتظار التنفيذ .

٤ ــ استثمار فائض العائدات فى تعمير الدول العربية :

لقد قامت الكويت بخطوات جديرة بالتقدير فى هذا المجال بإقراض الأموال لكثير من الدول العربية ، فقد بلغ ذلك خلال السنوات الماضية حوالى ١٤٢ مليون دينار كويتى . حصلت عليها الجمهورية العربية المتحدة والعراق والجزائر والأردن والمغرب وتونس والسودان ولبنان . . ولا شك أن ذلك يسرع فى التنمية الاقتصادية به للدول العربية .

أين ذهب بترول الكويت فى عام ١٩٦٥

إيطاليا	٤٧٨	ألف برميل يوميا
اليابان	٣٤٤	» » »
بريطانيا	٢٨٠	» » »
فرنسا	١٦٠	» » »
هولندا	١٠٨	» » »
الولايات المتحدة	٧٦	» » »
أستراليا	٥٠	» » »
عدن	٤٦	» » »
بلجيكا	٤٢	» » »
سردينيا	٤٠	» » »
ألمانيا الغربية	٤٠	» » »
سنغافورة	٤٠	» » »
جزر الكناري	٢٦	» » »
الهند	٢٦	» » »
الدنمرك	٢٢	» » »
البرازيل	٢٠	» » »
الملايو	٢٠	» » »
فرموزا	١٨	» » »
بلدان أخرى	٥٢	» » »
الإجمالى	١٨٨٨	» » »

أين ذهب البترول الليبي فى عام ١٩٦٦

ألمانيا الغربية	٥١٥	ألف برميل يوميا
بريطانيا	٢٠٨	» » »
إيطاليا	١٨٠	» » »
هولندا	١٤٦	» » »
فرنسا	١٧٦	» » »
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٥	» » »
أسبانيا	٥٧,٥	» » »
بلجيكا	٥٦,٦	» » »
سويسرا	١٢,٩	» » »
الدنمرك	٢١	» » »
كندا	١٣,٩	» » »
تركيا	٩,٧	» » »
النرويج	١٠,٤	» » »
ترنيداد	٣,٥	» » »
يوغوسلافيا	٢,٣	» » »
ج . ع . م .	٢,٢	» » »
الإجمالى	١٤٩٠,—	

أين ذهب البترول العراقى فى عام ١٩٦٥

أوربا الغربية	٨٩٦	ألف برميل يومياً
الشرق الأقصى	١٣٠	» » »
نصف الكرة الغربى	٨٤	» » »
أفريقيا	٦٤	» » »

من أين حصلت بريطانيا على خام البترول
فى عام ١٩٦٦

من الكويت	٣١٢	ألف برميل يوميًّا
« العراق	٢٠٦	» » »
« ليبيا	٢٠٠	» » »
« السعودية	١٢٨	» » »
« قطر	٥٢	» » »
« أبو ظبي	٣٤	» » »
« الجزائر	٣٠	» » »
مجموع الدول العربية	٩٦٢	ألف برميل يوميًّا
من نيجيريا	١٣٨	» » »
« إيران	٨٦	» » »
« فنزويلا	١٢٦	» » »
« مصادر أخرى	٨٤	» » »
	١٣٩٦	ألف برميل يوميًّا

هذا بالإضافة إلى ما تحصل عليه عدن وسنغافورة وغير ذلك من القواعد البريطانية .

قيمة إجمالى الأصول المتعلقة بإنتاج ونقل وتسويق
بترول الشرق الأوسط حتى بداية عام ١٩٦٠

العمليات	المستثمر منها داخل المنطقة	المستثمر منها خارج المنطقة	
الإنتاج	١٧٥٠	—	مليون دولار
خطوط الأنابيب	٨٣٥	٢٨٠	» »
التكرير	٨١٥	٣٥٥٥	» »
التسويق	٣١٠	٣٠٩٠	» »
الناقلات	١٥	٦١٨٥	» »
أصول أخرى	٤٠٠	—	
المجموع	٤١٢٥	١٣١١٠	» »
الإجمالى العام	١٧٢٣٥		

أرباح بعض شركات البترول الأمريكية
فى الخليج العربى بالمليون دولار

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
شركة أرامكو بالسعودية	٤١٠	٦٩٤	٣٦٠	٣٩٣
شركة جلف بالكويت	١٢٤	١٣٥	١١٤	١٢١
(تملك نصف شركة نفط الكويت)				
شركة بترول البحرين	٢٨,٤	١٧,٦	٤٢,٨	٣٣,٨
شركة أمنيويل بالمنطقة المحايدة	١١	١٢,٢	١٤,٦	١٢,٨
إجمالى	٥٧٣,٤	٦٩٤,٨	٥٣٢,٤	٤٤٠,٦

الفهرس

	الصفحة
مقدمة	٥
لماذا يعتبر البترول العربى سلاحاً فى المعركة .	٧
مناطق إنتاج البترول العربى	٩
الشركات التى تستغل البترول العربى . . .	٢٩
نقل البترول العربى إلى الأسواق . . .	٥٣
اعتماد دول غرب أوربا على البترول العربى . .	٦٥
الأسلحة المضادة للبترول العربى . . .	٦٩
استخدام سلاح البترول لمواجهة الدول المعتدية .	٧٤
إمكانية تأميم البترول العربى ومقومات نجاحه .	٨٦
دور البترول فى التنمية الاقتصادية لدول العالم العربى	٩٦

تم طبع هذا الكتاب
على مطابع دار المعارف بمصر

نسمة الحب

مع كولونيا

نسمة النيل

نسمة